الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 071 أغسطس 2026

السعر: 100 أوقية

7 سنوات.. من تحقيق الطموحات

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة
الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
عبد الله المختار

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com
سحب: المطبعة الوطنية

في هذا العدد

أعوام سبعة من الإنجاز الملموس للوطن على درب الرقي والنماء
4

الحوار الوطني الجامع ...

قـــــراءة فـــي الـــــدلالات
16

العمـــــل الحكومـــــي:

برامج منفذة، خطط مطبقة، وورش متواصلة
10

الشّعب

افتتاحية

سنوات الإنجاز السبع

ستظل السنوات السبع الماضية حاضرة في أذهان كل الموريتانيين، لما عرفته من سعي دائب لتحقيق ما يطمحون إليه من أمن وأمان وسيادة للقانون، ومن ترسيخ للديمقراطية وصيانة للحريات، ومن وحدة وطنية وتنمية مطردة في كل الجبهات.

لقد تميزت هذه السنوات، رغم كل الصعاب ومنها ما لم يكن متوقعا كجائحة كورونا وتحديات إقليمية ودولية أخرى، تميزت باستنهاض منقطع النظير لهمم المواطنين وحفز للنساء والشباب على التميز والابتكار وارتياد آفاق أرحب للتكوين والتشغيل فالوطن بحاجة لكل الطاقات بعيدا عن الغبن والتهميش، اللذين سخرت كل الوسائل وسلكت كل السبل ليختفيا نهائياً من مجتمعنا، بفعل العون والمؤازرة المستمرين لمن هم بحاجة إلى ذلك، وبالموازاة مع عمل لا يعرف الكلل، لتحقيق الأمن والسيادة الغذائيين وتوفير متطلبات العيش الكريم، تعليما وصحة وبنى تحتية.

تلك ثمار إرادة والتزام قويين بتشخيـــص موضوعي لواقع الحال، يأخذ بعين الاعتبار رأي المعنيين المحليين، ترتيبا للأولويات وتوظيفا أمثل للوسائل والإمكانيات، واعتمادا قبل كل شيء، على الموارد الذاتية للبلاد.

لقد أضحى الطريق معبدا أمام مسار من الفرص الجديدة للنمو والتنمية المستدامة، فنموذج الحكم الذي تتبناه البلاد، يعلي من القيم الأخلاقية والروحية وتطبعه الإنسانية والحكمة والتوازن والاعتدال والتسامح وسعة الصدر، والتهدئة والانفتاح، والتشاور والحوار الشاملان، لكل المواضيع ولجميع الفرقاء.

تلك هي البوتقة التي انبثق منها مشروع المجتمع الذي صاغه رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ومكنت جهود الحكومة لتجسيده، من تحقيق إنجازات هائلة، استجابةً لتطلعات المواطنين وتحقيقا للتنمية الشاملة.

هكذا تتجسد شيئا فشيئا، رؤية وتعهدات فخامة الرئيس، لأن للعهد عنده معنى كما لا سقف لما يطمح له من رفعة وسؤدد، للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الشّعب

أعـوام سبعـة من الإنجـاز الملمـوس للوطـن علـى درب الرقـي والنمـاء

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

غرة أغسطس 2019 كانت موريتانيا على موعد جديد مع نهج سياسي، تطبعه رؤية متبصرة، بشر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بعيد إعلانه عن برنامجه الانتخابي «تعهداتي» في العهدة الأولى من حكمه، ليدخل موريتانيا مرحلة سياسية جديدة، تضع في أولوياتها تحسين ظروف المواطنين عموما وذوي الدخل المحدود خصوصا، سياسة، تعزز العدالة الاجتماعية، وتبشر باقتصاد قوي قادر على الاستجابة للتعهدات وتلبية الطموح الرئاسي، وتعمل على تطوير البلاد وتلحقها بمصاف الأمم المتقدمة، وتفتح آفاقا واعدة لبناء مؤسسات الدولة، وتشييد مرحلة جديدة تنفع الناس وتمكث في الأرض.
ورغم الظروف الاستثنائية التي طبعت هذه المرحلة، بدءا من جائحة كورونا وما نجم عنها من اضطرابات اقتصادية وارتفاع في أسعار المواد الأساسية عالميا، والتحديات الأمنية في منطقة الساحل، والحرب الروسية الأكرانية، والصراع في الشرق الأوسط، والأزمة الأخيرة في منطقة الخليج بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، واصلت الحكومة الموريتانية تنفيذ التزاماتها، وحققت ما سطر في البرنامج الانتخابي الأول لرئيس الجمهورية «تعهداتي». ولازال حصاد الإنجاز مستمرا في أجندة البرنامج الانتخابي الرئاسي الثاني «طموحي للوطن» لتزدان الحصيلة الحكومية بمشاريع تنموية خلاقة، بفعل الإرادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ولتواصل الحكومة تنفيذ مشاريع البناء والتنمية، وتحقق إصلاحات جوهرية هامة، شملت مختلف القطاعات الحيوية في الدولة.

الرؤية الاجتماعية:

ففي المجال الاجتماعي، كانت الدولة حاضرة بكل فعالية، لتصبح الحماية الاجتماعية عنوان المرحلة البارز ومحورا أساسيا في فلسفة وسياسات السلطات العمومية خلال الأعوام السبعة الماضية، حيث لم يعد للشعارات، فيما يتعلق بتحسين حياة المواطنين، مكان في التوجهات العامة للدولة.
وفي هذا السياق تمت إعادة ترتيب الأولويات الاجتماعية، عن طريق توسيع برامج مكافحة الفقر والهشاشة، فاستحدثت آليات فعالة، تتمحور في المجال وتنحاز للفئات الهشة والأكثر احتياجا، كالمذوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «التآزر»، في توجه سياسي واضح المعالم بين القسمات، يوسع دائرة مقاربة المؤازرة الاجتماعية من الدعم الاجتماعي التقليدي،

كما هو الحال مع مفوضية الأمن الغذائي ومفوضية حقوق الإنسان...، إلى مكافحة الإقصاء والغبن والتهميش، ومبشرا بعهد جديد من الإنصاف والتمكين، في محاولات جادة لإعادة تنظيم تدخلات الدولة الاجتماعية، والانتقال بها من مرحلة الدعم

الجزئي والمساعدات المتفرقة إلى التنظيم المحكم للبرامج وتوسيع دائرة استهدافها. وهكذا شملت تدخلات الدعم والمؤازرة، التحويلات النقدية للأسر الأكثر هشاشة، ودعم التعليم والتغذية المدرسية، كما شملت تمويل الأنشطة المدرة للدخل، وتوفير الخدمات الأساسية للتجمعات الحضرية وشبه الحضرية، الأكثر احتياجا، وتوفير خدمة التأمين الصحي وتوسيع دائرته ليشمل آلاف الأسر المحتاجة، فكان لهذه التدخلات الأثر الإيجابي البالغ على المواطنين خلال أزمة جائحة كورونا، وعاملا حاسما في التخفيف من آثارها.
ومن معالم المقاربة السياسية الجديدة للدولة، ربط الدعم الاجتماعي برؤية أوسع للتنمية المحلية، والأخذ في الحسبان رهان تقليص الفوارق والرؤية الاستراتيجية، التي لا تعتبر الفقر، مجرد نقص في الدخل، بل كذلك نقصا في الفرص المتاحة في مجالات التعليم والصحة وحق السكن والخدمات الأساسية.

تعليم فعال:

واتسعت الرؤية والاستراتيجية من هذا المنطلق، من الحماية الاجتماعية، إلى إصلاح التعليم، وتطوير المنظومة الصحية والبنية التحتية...
وعلى هذا الدرب ولد مشروع المدرسة الجمهورية الرائد، كرهان حقيقي ونظرة شاملة، لخلق أجيال علم ومعرفة، وبناء الإنسان بوصفه الغاية الأولى والهدف الأسمى، عبر إصلاح منظومة التعليم في البلاد على مدى أبعد باعتبار ذلك المدخل الأساسي لبناء مجتمع متعلم، تبنى فيه الاستراتيجيات بشكل علمي ويمنح البلاد الوصول للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي المنشود.
وفي المأمورية الأولى لرئيس الجمهورية، احتل التعليم موقعا مركزيا، وكان ضمن أبرز الإصلاحات الهيكلية للحكومة، فشكلت بذلك المدرسة الجمهورية فضاء جامعا لكل أبناء الوطن، يعزز تكافؤ الفرص ويوحدها بين التلاميذ، ويرسخ القيم الوطنية.
فالرؤية العميقة لمشروع المدرسة الجمهورية، ترتكز؛ من بين أمور عديدة؛ على تحسين جودة التعليم، وتعزيز الانسجام الاجتماعي، وتوفير فرص متساوية أمام التلاميذ، وبناء أجيال تمتلك

المعارف والمهارات اللازمة للمستقبل.
وقد عزز هذا التوجه، بتوسيع البنية التحتية التعليمية، عبر تشييد وترميم وتجهيز العديد من المدارس في مناطق البلاد المختلفة، وبشكل خاص في المناطق التي كانت تعاني نقصا في المؤسسات التعليمية.
ونظرا لأهمية الكادر البشري في العملية التربوية وإدراكا من السلطات العمومية أن إصلاح القطاع التعليمي ينطلق من المكانة المخصصة للمعلم وظروفه، ركزت في هذا الصدد على اكتتاب مدرسين جدد، وعززت سبل التكوين والتأهيل، وتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للطواقم التعليمية.

تعليم أصلي بناء

وحفاظا على هوية البلاد ودورها التاريخي المرتبط بالعلم والتعلم، حظي التعليم الأصلي والمحاظر باهتمام كبير؛ ضمن الرؤية الجديدة للدولة والساعية إلى تثمين هذا النمط التاريخي لمنظومة التعليم التقليدية، للحفاظ على الهوية الموريتانية، ذلك أن دور المحظرة لم يقتصر عبر تاريخ البلاد على تعليم القرآن والعلوم الشرعية فحسب، بل شكلت المحظرة كذلك مدرسة للمعرفة والثقافة، وأسهمت في تكوين أجيال من العلماء والمثقفين.
وقد انصب الاهتمام العمومي على تنظيم هذا القطاع ودعمه وتحسين ظروف العاملين فيه، مع السعي إلى تعزيز التكامل بينه وبين التعليم النظامي.
وقد واصلت الحكومة السعي في هذا المجال للرفع من مستوى التحصيل الدراسي، وتحسين مخرجات التعليم، وربط التكوين بحاجات الاقتصاد وسوق العمل، الذي ولد الاهتمام بالتكوين المهني والفني، فشيدت مراكز كثيرة في البلاد تعنى بالمجالات العديدة المرتبطة بسوق العمل، كالتكوين في مجالات البترول والغاز والطاقة والنفط والحفر والنجارة واللحامة والحدادة والصباغة والميكانيكا والكهرباء والفندقة...
اما التعليم العالي فقد حظي هو الآخر باهتمام كبير من لدن فخامة رئيس الجمهورية، حيث أوضح هذا الاهتمام بشكل جلي خلال الإفطار الذي نظمه لصالح الطلاب في شهر رمضان المبارك، الذي حثهم فيه على ضرورة امتلاك ناصية العلم والعمل والبحث والابتكار بوصفه أهم المحددات الأساسية لتحقيق آمال وتطلعات الأمة. ودعما لهذا التوجه تضاعف الرصد المالي المخصص للتعليم العالي في العهدة الرئاسية الأولى من حوالي 9 مليارات أوقية قديمة في عام 2019 إلى أكثر من 20 مليار أوقية قديمة في عام 2024، الأمر الذي يؤكد الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لهذا القطاع.

منظومة صحية متطورة

وفي سعيها الدؤوب لتوفير الخدمات الصحية للمواطنين، سعت الحكومة لبناء منظومة صحية أقرب إلى المواطن وتستجيب لتطلعاته، فكان تطوير القطاع الصحي، أحد أبرز محاور العمل الحكومي خلال السنوات الماضية، انطلاقًا من أن صحة المواطن تمثل أساس التنمية

والاستقرار الاجتماعي.
وقد ركزت الإصلاحات الصحية في هذا الصدد على توسيع البنية الصحية، وتحسين النفاذ إلى العلاج، وتعزيز التغطية الصحية للفئات الأكثر احتياجا، كما شيدت منشآت صحية جديدة، واقتنيت تجهيزات متطورة تلبي احتياجات المرضى في المجال الاستشفائي.
وقد شهد القطاع الصحي في السنوات السبع الماضية، تنفيذ مشاريع عديدة ومتنوعة، لتعزيز قدرات المستشفيات والمراكز الصحية، سواء في نواكشوط أو في الولايات الداخلية.
وشملت الجهود المبذولة من طرف الدولة، بناء وتجهيز منشآت صحية جديدة، وتحسين قدرات الاستقبال والعلاج، وتوفير تجهيزات طبية مختلفة، إضافة إلى دعم الطواقم الصحية، وتعزيز الكادر الطبي المتخصص، وتحسين الخدمات في الداخل، وضمان توفر الأدوية، وتطوير التكوين الصحي.

بنية تحتية واعدة

ونظرا للأهمية البالغة لدور البنية التحتية في التحول الاقتصادي، حظيت أدواتها المختلفة، كالطرق والمياه والطاقة، خلال السنوات السبع الماضية بأولوية كبيرة.
ففي بلد متسع المساحة مثل موريتانيا، لاتشكل الطرق مجرد وسائل لتسهيل النقل، بقدرما تعتبر شرايين تربط المناطق ببعضها البعض، وتسهل حركة وتنقل المواطنين وربطهم بالأسواق والخدمات وفرص التنمية، كما تساهم الطرق كذلك في فك العزلة وتسهيل الولوج إلى مناطق الإنتاج.
وفي هذا السياق شهدت السنوات الماضية تنفيذ مشاريع طرقية كثيرة، ساهمت في تحسين الربط بين المدن، وفك العزلة عن المناطق الداخلية، وسهلت من حركة المواطنين والبضائع، ودعمت النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الجهود الرسمية المتواصلة لصيانة الشبكة الطرقية وتحسين جودتها.
وبوصف المياه وسيلة هامة وضرورية في حياة المواطنين وإحدى مقومات التنمية، شكل توفيرها؛ بفعل الطبيعة الصحراوية القاسية للبلاد؛ أحد أكبر التحديات للدولة.
ورغم ذلك ركزت البرامج الحكومية على

توفيرها، وتطوير شبكات التزويد بالمياه، وتعزيز مصادرها.
أما الطاقة والكهرباء فقد عملت الحكومة، خلال السنوات الماضية، على توفيرها، وتوسيع مجال تغطيتها وتطوير قطاعها، والسعي لتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة الحديثة، حيث استحدثت مشاريع الطاقة المتجددة، التي فتحت آفاقا جديدة أمام موريتانيا، للاستفادة من إمكانياتها الكبيرة في مجال الطاقة الشمسية والرياح.

زراعة واعدة

وفي المجال الزراعي والسيادة الغذائية، كان الاهتمام كبيرا، في الأجندة المسطرة في البرنامجين الانتخابيين لرئيس الجمهورية «تعهداتي» و «طموحي للوطن» خاصة في بلدنا، الذي ظلت فيه التحديات المناخية والجغرافية عائقا كبيرا أمام التنمية الزراعة والسيادة الغذائية، فاستحدث قطاع وزاري يعنى بهذا المجال، خاصة مع بروز ملف الأمن الغذائي كأحد الرهانات الكبرى خلال السنوات السبع الماضية.
وهكذا تمت إعادة الاعتبار للزراعة باعتبارها قطاعا استراتيجيًا له صلة وثيقة بالسيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي والأمني، خاصة بعد التحولات العالمية التي شهدت اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار المواد الغذائية.
وانطلقت في هذا الإطار الرؤية الحكومية الساعية للانتقال بالزراعة من نشاط محدود إلى قطاع إنتاجي قادر على خلق الثروة وتوفير فرص العمل وتقليل الاعتماد على الواردات.
وقد شملت الجهود الحكومية استصلاح الأراضي الزراعية، وتحسين منشآت الري، ودعم المزارعين بالمدخلات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي، وتطوير إنتاج الحبوب والخضروات، وتطوير زراعة الأرز، لتعزيز الإنتاج المحلي، وتوفير البذور، ودعم التعاونيات الزراعية، وتشجيع المبادرات المحلية، وحماية الأراضي، كما وجه الدعم للزراعة المطرية إلى جانب الزراعة المروية، بفعل اعتماد عدد كبير من القرويين في الوسطين الريفي وشبه الحضري على هذا الصنف الزراعي.
وفي مجال الثروة الحيوانية، سعت الدولة خلال السنوات الأخيرة، إلى تشجيع الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالثروة الحيوانية، باعتبارها مجالاً يمكن أن يوفر فرص عمل للشباب والنساء ويسهم في تنمية المناطق الريفية.
وقد ركزت السياسات العمومية في السنوات الأخيرة، على السبل الكفيلة بتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتحويله من نمط تقليدي إلى قطاع اقتصادي أكثر تنظيما، فعززت الدولة الخدمات البيطرية، ونظمت حملات التلقيح لمكافحة الأمراض والأوبئة، وقدمت الدعم لمربي المواشي ووفرت الأعلاف.

الطاقة رهان المستقبل

نظرا للأهمية البالغة للنفط والغاز والطاقة، فقد أولتها الحكومة اهتماما

كبيرا. خصوصا مع اقتراب البلاد من دخول مرحلة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، بعد عقود من البحث والاستكشاف، ليصبح الغاز أحد أهم رهانات المستقبل الاقتصادي لموريتانيا، خاصة بعد استغلال حقل «السلحفاة آحميم الكبير»... المشروع الاستراتيجي الذي يشكل أحد أكبر المشاريع الاقتصادية في المنطقة، والذي اعتبرته السلطات العمومية، محطة تاريخية ستفتح أمام البلاد آفاقا جديدة في مجال الطاقة والاستثمار.

وفي هذا السياق؛ وبفضل الإمكانيات الكبيرة في مجال الطاقة الشمسية والرياح؛ أصبحت موريتانيا محل اهتمام متزايد في مشاريع الهيدروجين الأخضر، حيث تسعى الدولة إلى استثمار موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لتصبح مركزا إقليميا في مجال الطاقة النظيفة.

المعادة والقدرة التنافسية

وفي مجال التعدين؛ الذي يشكل ثروة تاريخية ومحركا للصادرات الموريتانية؛ تزايد الاهتمام الحكومي بالحديد والذهب، وتم تعزيز دور القطاع، عبر تطويره وتحسين جاذبية الاستثمار فيه وتحديث الإطار القانوني وتثمين الموارد.

وقد تواصلت جهود تحديث الإنتاج المعدني ورفع قدرته التنافسية في الأسواق الدولية، فيما شهد نشاط الذهب توسعا خلال السنوات الأخيرة، ما دفع السلطات العمومية إلى العمل على تنظيم القطاع وتأطيره، خاصة التعدين الأهلي، الذي سعت الدولة لتحقيق أكبر استفادة اقتصادية منه.

الصيد البحري

وفي مجال الصيد البحري، ركزت السياسات الحكومية؛ خلال السنوات الأخيرة؛ على حماية الثروة السمكية وتعظيم قيمتها المضافة.

وقد ركزت الدولة على حماية المخزون السمكي، وتنظيم استغلاله، وتطوير الصناعات التحويلية، والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتجات البحرية، ذلك أن الرهان في المجال لم يعد فقط على تصدير الأسماك، بل تطوير صناعات مرتبطة بها تخلق فرص عمل وتزيد العائد الاقتصادي.

توسع في العمران:

أما بخصوص الإسكان والعمران، فقد ركزت السياسات العمومية على تنظيم أكثر للمدن وتوفير السكن اللائق، باعتباره أحد الملفات الاجتماعية الأساسية خلال السنوات الماضية، خاصة في ظل التوسع العمراني المتسارع، ولا سيما في العاصمة نواكشوط.

وكان الاهتمام الحكومي منصبا في الأساس على توفير السكن للفئات الهشة، وتنظيم المجال العمراني، وتطوير الأحياء الجديدة، وتحسين ظروف سكان الأحياء العشوائية.

فبرز في هذا المجال برنامج «حياة جديدة» الذي يعد من أبرز البرامج الاجتماعية والعمرانية خلال الفترة الأخيرة، إذ لا يقوم فقط على توفير السكن، بل يهدف إلى تحسين البيئة الاجتماعية للمستفيدين عبر توفير الخدمات الأساسية ومقومات الاستقرار.

وتقوم فلسفة البرنامج على الربط بين السكن ومحاربة الفقر، نظرا إلى أن تحسين مكان الإقامة يمكن أن يكون مدخلاً لتحسين ظروف الحياة والعمل والتعليم.

الشباب طاقة وطنية

وشكل الشباب محورا أساسيا في برنامجي رئيس الجمهورية الانتخابيين، واحتل موقعا هاما ومتقدما في السياسات الحكومية خلال السنوات السبع الماضية، حيث انطلقت المقاربة الرسمية من اعتبار الشباب طاقة وطنية ينبغي تحويلها من تحد اجتماعي إلى فرصة اقتصادية وتنموية وشريك في التنمية، فتم التركيز على البرامج الموجهة للشباب، ودعم مقاربات التشغيل، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية، وتمويل المشاريع الصغيرة، وتطوير منظومة التكوين المهني، ودعم المنشآت الرياضية، ومساندة الاتحادات والأندية، وتشجيع المواهب الرياضية.

وبشكل عام شهدت موريتانيا في الأعوام السبعة الماضية (2019-2026) من حكم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، سلسلة من الإصلاحات وتنفيذ عديد المشاريع في مختلف القطاعات، تركزت بالأساس على تحسين ظروف المواطنين، وتقديم مزيد من الخدمات لهم في المجالات الاجتماعية، من توسيع لمجال الحماية الاجتماعية، وتقريب خدمات التعليم والصحة، وتوفير بنية تحتية تستجيب لتطلعات المواطنين، إضافة إلى تعزيز الاستقرار، وإطلاق إصلاحات هيكلية في التعليم والصحة والاقتصاد، مع السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، وتوفير مستوى معيشة لائق للمواطنين، إضافة إلى تحقيق إنجازات عديدة شملت المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية والدبلوماسية، ابتداء من الانفتاح السياسي إلى تعزيز الأمن وتطوير علاقات البلاد في المجال الدبلوماسي على المستوى الدولي والإقليمي، فكانت بحق أعواما من الهدوء والسكينة والبناء والتنمية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

مفوضية الأمن الغذائي
Commissariat à la Sécurité Alimentaire
CSA

حصيلة
2026-2019

البرامج والأنشطة المنفذة من طرف المفوضية خلال
سبعة أعوام تطبيقا لبرنامج
فخامة رئيس الجمهورية
السيد محمد ولد الشيخ الغزواني

على المستوى الوطني

التوزيعات الغذائية المجانية
عدد الأسر المستفيدة: 932 964
كمية المواد الغذائية: 68 229 طن
معدل سنوي: 133 280 أسرة

بنوك الحبوب
عدد البنوك: 4 369
كمية المواد الغذائية: 22 800 طن

مساعدة المتضررين من الأمطار والفيضانات
عدد الأسر المستفيدة: 92 325
كمية المواد الغذائية: 3 074 طن
وحدات الإيواء المجهزة 15 869

مساعدة ضحايا الحرائق و المعوزين
عدد الأسر المستفيدة: 26 760
كمية المواد الغذائية: 2 893 طن

مساعدة اللاجئين الماليين
عدد المستفيدين: 130 000
المساعدات الغذائية
كمية المواد الغذائية: 24 351 طن
معدل سنوي 3470 طن
لاجئ:
المعونات النقدية
المبلغ الإجمالي: 12 469 581 500 أوقية قديمة
معدل سنوي 1,7 مليار أوقية قديمة

المشاريع التنموية والأنشطة المدرة للدخل
عدد المشاريع المنجزة: 3 363

عملية رمضان
عدد المراكز: 35
كمية المواد الغذائية: 37 416 طن
عدد الأسر المستفيدة: 420 972
توسعت منذ 2021 لتشمل جميع عواصم الولايات

مراكز التغذية الجماعية
عدد المراكز: 1 808
عدد المستفيدين: 71 984
توزيعات غذائية مجانية خاصة استفادت منها سنويا 10 000 من النساء الحوامل والمرضعات في الأوساط الهشة

تعزيز قدرة التدخل
يجري تشييد شبكة مخازن جديدة تتقدم الأشغال فيها بنسبة 90% تغطي جميع الولايات وتصل طاقتها الاستيعابية 134 900 طن
إقتناء 18 شاحنة جديدة بقدرة شحن إجمالية تصل 675 طنا

المعونات النقدية
عدد الأسر المستفيدة: 205 498
المبلغ الإجمالي: 22 488 089 000 أوقية قديمة
معدل سنوي 29 354 أسرة

التموين
عدد الأسر المستفيدة: 13 1500
كمية المواد الغذائية: 459 110 أطنان

الكفالات المدرسية
عدد المدارس المستفيدة: 1 122
عدد التلاميذ المستفيدين: 114 175

دعم الإنتاج الزراعي
الأسمدة و مبيدات الأعشاب
292 737 طنا

دعم الثروة الحيوانية
كمية الأعلاف
172 098 طنا

مفوضية الأمن الغذائي .. ذراع الدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية
Le commissariat à la sécurité alimentaire .. bras des pouvoirs publics dans le domaine social
www.csa.gov.mr

وزارة التحول الرقمي
وعصرنة الإدارة

البرنامج الإقليمي للتكامل
الرقمي في غرب أفريقيا

واردیب

البرنامج الإقليمي للتكامل الرقمي في غرب أفريقيا (واردیب - المكون الموريتاني) – الركيزة الأساسية للتحول الرقمي

في عام 2026، تواصل موريتانيا مسار تحولها الرقمي بطموح معزز، من خلال تطوير بنى تحتية وطنية موثوقة وآمنة وقابلة للتشغيل البيني، بما يسهم في تحديث الإدارة، ودعم الاقتصاد الرقمي، وضمان الولوج المنصف إلى الخدمات العمومية على كامل التراب الوطني. وتندرج هذه الديناميكية ضمن رؤية فخامة رئيس الجمهورية، من خلال برنامج "طموحي للوطن"، وفي إطار عمل الحكومة الرامي إلى جعل الاقتصاد الرقمي أكثر إسهاماً في التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، حدد "إعلان السياسة العامة للحكومة" مجموعة من الأولويات الواضحة، من بينها تعزيز الربط والاتصال، وتعميم الولوج إلى الإنترنت عالي السرعة، وتحسين جودة الخدمات الرقمية، وتأمين البيانات، وتحديث المنصات العمومية، وتقريب الإدارة من المواطنين والمؤسسات. ويشكل برنامج واردیب رافعة أساسية لترجمة هذه التوجهات الاستراتيجية إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع.

خلال سنة 2026، حققت عدة مشاريع هيكلية تقدماً مهماً. ومن أبرز هذه المشاريع السحابة الوطنية (Cloud National)، والشبكة الموريتانية للتعليم والبحث (RIMER/NREN)، إضافة إلى التقدم المسجل في الانتقال إلى بروتوكول IPv6، وهي إنجازات تعكس توجهاً نحو تحول رقمي عملي وسيادي ومتمحور حول احتياجات المستخدمين.

وتتيح السحابة الوطنية الموريتانية الحد من التبعية للخارج، وتعزيز صمود الخدمات الرقمية، وتوفير عروض ملائمة لاحتياجات الإدارة.

كما شهد الانتقال إلى بروتوكول IPv6 بدوره تقدماً ملحوظاً، حيث باشر جميع مشغلي الاتصالات الإلكترونية في البلاد بنشر هذا البروتوكول على شبكاتهم وخدماتهم. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الانتقال إليه حوالي 25% بحلول نهاية السنة الجارية. ويعزز هذا التطور الأمن السيبراني الوطني، ويحسن سلاسة التبادلات، ويهيئ البنى التحتية الرقمية لاستقبال شبكات الجيل الخامس (5G) وإنترنت الأشياء مستقبلاً.

وتظل رقمنة الصفقات العمومية أحد المحاور المهمة للتحديث الإداري، وذلك من خلال تطوير النظام المندمج لتسيير الصفقات والمشتريات العمومية (SIGMAP)، الذي يهدف إلى تغطية مختلف مراحل دورة الصفقات العمومية، بدءاً من التخطيط والإسناد وصولاً إلى المتابعة واستلام الخدمات.

وعلى الصعيد القطاعي، مكّن المشروع كذلك من إنشاء وتشغيل الشبكة الموريتانية للتعليم والبحث (RIMER/NREN)، وهي بنية تحتية استراتيجية عالية السرعة مخصصة للجامعات ومراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي. وبفضل ربطها بالشبكات الجهوية والدولية، وخاصة WACREN وASREN، تعزز موريتانيا موقعها ضمن الشبكات العلمية. وأخيراً، أطلق المشروع طلب العروض المتعلق بإتمام شبكات الألياف البصرية الوطنية (backbone)، وهي أشغال ستسهم في خفض تكاليف النفاذ إلى الإنترنت وتوسيع التغطية الرقمية للتراب الوطني، بما يتيح للمشغلين تقديم خدمات عالية السرعة ثابتة (FTTx) ومتنقلة (LTE-4G/5G) في مجموع المناطق المشمولة في المشروع.

العمـــل الحكومـــي:

برامج منفذة، خطط مطبقة، وورش متواصلة

إعداد: فاطمة السالمة محمد المصطفى

في الأول من أغسطس 2024، وخلال حفل التنصيب أدى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني اليمين الدستورية لمأمورية ثانية مدتها خمس سنوات.

وضمن خطابه ركز على أولويات كبرى، تمثلت في: مكافحة الفساد مع التعهد بخوض معركة وطنية ضد الفساد، وتعزيز الديمقراطية والحوار لترسيخ التهدئة، وإعطاء الأولوية للشباب والتشغيل بوصفهما ركيزة أساسية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية وتسريع وتيرة المشاريع الكبرى.. فما الذي تحقق من إنجازات لحد الآن؟ وما الآفاق المستقبلية المتوقع إنجازها قريبا لفائدة المواطنين؟

بعد انقضاء عامين من المأمورية الثانية، يتبلور الحصاد الحكومي حول محاور رئيسية تجسد بعضها في الآتي:

-تعزيز البنية التحتية، والدخول في عصر الغاز، والحفاظ على الاستقرار، وهو حصاد يتسم بإنجازات تقنية ملموسة واقتصاد بدأ يسلك مسارًا جديدًا.

ويأتي هذا التقييم في سياق اقتصادي أكثر ملاءمة، حيث انطلقت نهاية عام 2024 عمليات إنتاج الغاز من الحقل البحري.. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 4.9% خلال الفترة 2024-2026، مع انخفاض التضخم إلى 2.5% في 2024.

وتبعا للمعطيات يتجه الاقتصاد الموريتاني نحو آفاق واعدة، مع توقع نمو يتراوح بين 4 و5% خلال الفترة 2027 - 2029، مدعومًا بزيادة الاستثمارات العمومية.

وبحسب وزارة الاقتصاد، فإن التوجهات المالية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 تشير إلى تحقيق فائض مالي ابتداءً من ذلك التاريخ، بالتوازي مع خفض الدين العام إلى نحو 36% من الناتج الداخلي الخام.

كما يحظى الاستثمار بحصة متزايدة من الإنفاق العمومي، مع تحسن المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2023-2025، من حيث ارتفاع النمو، وانخفاض التضخم، وزيادة الإيرادات.

صيانة الثوابت وتوطيد المشتركات هم الحكومة الأول

في حرصها على الالتزام بمقتضى رسالة التكليف و لتجسيد رؤى ومقاصد فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه «طموحي للوطن».. سعى الجهاز التنفيذي خلال السنتين الأخيرتين (2025 - 2026) لتوطيد المشتركات والثوابت الوطنية.

ففي سنة 2025 تركز برنامج عمل الحكومة وفق ركائز أساسية شكلت محاور رؤية صاحب الفخامة وإعلان السياسة العامة للحكومة، بحيث تم تنفيذ 302 من النشاطات موزعة على مختلف المحاور ضمن ورشات واتجاهات عمل مختلفة.

فعلى مستوى محور بناء دولة القانون والمؤسسات كان الهدف الأساسي هو إصلاح وتطوير النظام الديمقراطي، وبناء دولة مؤسسات قوية ذات إدارة عصرية رشيدة، تصون الحريات وتعزز حقوق الإنسان.

وتكريسا لنهج الانفتاح سعت الحكومة لتعزيز الشفافية وتوطيد التعاون بين المؤسسات وترسيخ أسس الحكامة الديمقراطية وتنوير الرأي العام.

وخلال 2025، بدأت الجهود المحضرة لتنظيم الحوار الوطني الشامل الذي تعهد به صاحب الفخامة، رئيس الجمهورية، لتأسيس دولة تركز على المواطن والمواطنة.

وتنفيذا لتوجيهات صاحب الفخامة؛ ووفقا لروح القانون؛ كثفت اللجنة الوطنية لمراقبة الصفقات العمومية عملها التفتيشي قصد الوقوف على مدى تطابق الأعمال المنجزة مع الالتزامات

التعاقدية،
وقد أجريت في هذا الإطار 135 مهمة تفتيش.
وتمت حتى الآن رقمنة 12 خدمة عمومية وجعلها في متناول المواطن من خلال منصة خدماتي.
وسجلت سنة 2025 تقدما ملحوظا في فعالية تنفيذ المشاريع العمومية.
وانتهت الأشغال كليا سنة 2025 في 40 مشروعا كبيرا وتقدم تنفيذ محفظة المشاريع الكبرى سنة 2025 بـ 36 نقطة في حين كانت هذه النسبة في حدود 34 نقطة سنة 2024.

مكافحة الفساد

تتمثل الخطوط العريضة لسياسة الحكومة في مكافحة سوء التسيير والفساد وترسيخ مبدأ فصل السلطات.
ومن تجلياته استرجاع حوالي 700 مليون أوقية قديمة، من أصل 900.
ولم تقتصر جهود مكافحة الفساد على مراجعة الإطار القانوني، بل تجاوزته إلى تجفيف منابع الفساد من خلال عقلنة ميزانيات التسيير ومكافحة التهرب الضريبي وفرض تسديد فواتير الخدمات العمومية.

البرنامج الاستعجالي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية

وضخا لدماء جديدة في المنظومة الإدارية جرى اكتتاب وترسيم وتسوية أوضاع آلاف الموظفين والوكلاء، كما تقرر اكتتاب ثلاثة آلاف (3000) موظف في اختصاصات متنوعة.
كما واصلت الحكومة الإصلاحات الهيكلية الضرورية بغية تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وحشد التمويلات، وانطلقت الإجراءات التحضيرية لشراكة مع القطاع الخاص لبناء الطريق السريع نواكشوط- بوتلميت ومشروع ميناء في المياه العميقة في نواذيبو بعد توقيع مذكرتي تفاهم بشأنهما مع مشغلين خاصين.
وفي إطار تعبئة مصادر تمويلية جديدة للاقتصاد الوطني.
وإضافة لما تحقق من تعبئة للاستثمار الخاص وكنتيجة مباشرة لمصداقية بلدنا وما يحظى به صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني من مكانة واعتبار على المستوى الدولي، تم سنة 2025 توقيع 27 اتفاقية تمويل بقيمة إجمالية بلغت 33.2 مليار أوقية جديدة، (ما يزيد على 800 مليون دولار أمريكي) منها 88% على شكل قروض ميسرة و12% على شكل منح.
وفي هذا الإطار تم وبنجاح في يونيو 2025 تنظيم طاولة مستديرة في افيينا لصناديق التمويل العربية أسفرت عن تعبئة موارد هامة لتمويل برنامجنا الاقتصادي.
وبالتوازي مع ذلك تم استكمال المخطط التوجيهي لإصلاحات المالية العامة 2025-2030 ونفذت إصلاحات عميقة في هذا المجال لإحداث نقلة نوعية في السياسات الميزانوية الجبائية والجمركية وسياسات القطاع العام.
ومن أبرز ما تم في هذا الإطار، الشروع في التعميم التدريجي لميزانية البرامج وإعداد قانون المالية الأصلي لسنة 2026 وفق هذه المنهجية وإصدار القانون الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية؛ وتسريع عملية الرقمنة في الإدارات المالية والجمركية؛ والتسيير الاستباقي للسيولة وتحسين مناخ الثقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والشركاء الفنيين وضبط المحاسبة العمومية.
ويُبرز تنفيذ الميزانية برسم السنة المنصرمة، زيادة معتبرة في الإيرادات مع التحكم في الإنفاق على التسيير وتعزيز الاستثمار العمومي، وهو ما أسهم في بقاء العجز الميزانوي سنة 2025 في حدود 0.47%.
وبفعل الإدارة الاقتصادية الحكيمة أتيحت للبلاد هوامش ميزانوية كفيلة بتعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي وخفض الدين العام، المتوقع تراجعه من 45.2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 إلى 43.3% في العام 2026.

احتياطات مريحة من العملة الصعبة

ظل مستوى احتياطيات البلاد من العملة الصعبة مريحا طيلة سنة 2025، وقد رسخ كل ما تقدم مكاسب السنوات السابقة وعزز تنوع ومرونة اقتصادنا وزاد من فرصنا في الوصول لمعدلات نمو تسمح بإحداث التحول المنشود.
ومن المتوقع أن تتراوح نسبة النمو الاقتصادي ما بين 4.3% لسنة 2025 و5.1% لسنة 2026، على الرغم من تراجع نمو القطاع الاستخراجي.
وتبقى التوقعات إيجابية على المدى المتوسط.
وتعمل الحكومة برسم سنة 2025 على بناء رأس مال بشري مؤهل وقادر على مواجهة التحديات والإسهام في إحداث التحولات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة من خلال تطوير مواردنا البشرية، ولا سيما فئة الشباب، عبر تحسين الصحة، والتعليم، والتعليم الأصلي، والتعليم العالي، والتكوين، والتشغيل، والثقافة، والرياضة.
وفي هذا الإطار التزمت الحكومة بإنجاز مجموعة محددة من الأنشطة البنيوية تغطي مجمل مكونات هذا المحور.
فقد التزمت في إطار تحسين وتطوير الخدمة الصحية من حيث الشمول والجودة، بمواصلة تنفيذ خططها الرامية إلى توسيع البنية التحتية الصحية ودعم وتطوير الصحة القاعدية والوقائية بما يسمح بتغطية صحية تصل إلى 96% في أفق 2029، وتعزيز نظام مراقبة الأوبئة وإرساء تموين آمن وفعال لضمان توفر الأدوية الأساسية والمنتجات الطبية عالية الجودة وتوسيع نطاق التأمين الصحي وتطوير وتعزيز التكوين الأولي والمستمر للطواقم الصحية.
وبموازاة ضمان السير المنتظم للقطاع الصحي بشكل عام والتطور المضطرد لمؤشرات أدائه، تمت في سنة 2025 برمجة 22 مشروعا أو إجراء لتسريع بلوغ الأهداف المرسومة في هذا المجال الحيوي.
وفي عام 2026، تم تنظيم متابعة المشاريع ضمن «خطة الإنعاش» 2026-2030 وبرنامج الاستثمار

العمومي، مع تسجيل تسارع في إنجاز المشاريع الكبرى، خاصة في مجالات الطاقة والنقل الحضري.

البنية التحتية والنقل

أُطلق مشروع «حركية أفق 2026» باستثمار يقارب 48 مليار أوقية، ويتضمن تهيئة 51 كلم من المسارات المخصصة للحافلات، بهدف تحديث شبكة النقل الحضري.

وفي مجال المياه، تم استكمال الدراسات الخاصة بمشروع نقل مياه النهر إلى مدينة تجكجة لتحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب.

ويعزز مشروع الغاز الكبير «السلحفاة آحميم الكبرى(GTA)» مكانة البلاد كفاعل رئيسي في مجال الطاقة، مع استمرار إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وفي مجال الطاقات المتجددة، يجري تنفيذ عدة مشاريع، من بينها محطة شمسية كبرى بقدرة 72 ميغاوات ممولة بالكامل من ميزانية الدولة.

وتستقطب البلاد مستثمرين دوليين بفضل قانونها الرائد في مجال الهيدروجين الأخضر.

التجارة والسياحة

شهد القطاع تقدمًا ملحوظًا، خاصة في السياحة من خلال برنامج «وطني وجهتي» لتنشيط السياحة الداخلية وعودة الرحلات السياحية.

الأمن والاستقرار

في ظل الاضطرابات التي يشهدها الساحل، تظل موريتانيا واحة استقرار، دون تسجيل هجمات كبرى منذ 2011، ما يعزز جاذبيتها للاستثمار.

تحديات البعد الاجتماعي

رغم الاستقرار الاقتصادي، يظل التشغيل أبرز التحديات، حيث تقدر نسبة البطالة عموما: بـ 13.3% في 2024، وبطالة الشباب: بـ 36.7%، وبطالة الخريجين: بـ 19.6%، لذا ركزت الحكومة على التكوين المهني وبرامج الإدماج، مع توقع نتائج ملموسة خلال السنوات القادمة.

وبانقضاء سنتين من المأمورية الثانية، تعتمد الحكومة على استمرارية المشاريع الكبرى، خاصة في مجالات الغاز والهيدروجين، مع التحكم في التضخم.

ويبقى التحدي الأساسي خلال السنوات الثلاث القادمة المتبقية هو تحويل هذه الاستثمارات إلى نتائج ملموسة للمواطنين، من خلال خلق فرص عمل للمواطنين وتحسين القدرة الشرائية، كضمان للوصول للخدمات الأساسية.

ويبقى الرهان أن ينعكس «الزخم الغازي الجديد» بشكل مباشر على حياة المواطنين، رغم استمرار تحديات مثل ضعف توزيع الثروة، ونقص العدالة الاجتماعية، وهشاشة بعض المؤسسات.

آفاق العمل الحكومي

يتمحور العمل الحكومي في موريتانيا حول تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وبرامج التشغيل، وورشات الإصلاح الإداري. وتركز خطط الحكومة على تطوير شبكات الطرق، وصياغة استراتيجيات للوظيفة العمومية والهجرة المهنية، وتحسين جودة الخدمات العامة وفق أجندة تنموية محددة تشمل:

* مشاريع استراتيجية لإعادة تأهيل وبناء محاور طرقية حضرية ووطنية، منها:

- تشييد 4 جسور جديدة وإنجاز 40 كلم من الطرق الحضرية.
- بناء 70 كلم من الطرق الحضرية ضمن المرحلة الثانية من برنامج التنمية المحلية.

* ورشات الإصلاح الوظيفي حيث تعمل الجهات الحكومية على ورشات عمل لتنظيم وتحديث قطاع العمل والمصادر البشرية، أبرزها:

- ورشات لصياغة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم هجرة اليد العاملة، بهدف حماية حقوق العمال المهاجرين ومواءمة مهارات الشباب الموريتاني مع أسواق العمل الدولية.
- اعتماد ترتيبات نظامية جديدة وإعادة تنظيم تسيير المصادر البشرية للدولة وتعزيز تعميم ذلك.

*استراتيجيات التشغيل: تتضمن خطط العمل الحكومية تحيين استراتيجيات حقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها في المناهج الدراسية، مع تكثيف الورشات التحسيسية للقضاة والأسلاك الأمنية.. كما تعتمد القطاعات الحكومية خططاً سنوية لتنظيم المشتريات العامة والمجالس الوطنية للحوار الاجتماعي.

وفي السياق نفسه أطلقت وزارة الشؤون الاقتصادية التنمية مؤخرا سلسلة حلقات نقاشية لإعداد خطة العمل الثالثة للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP) للفترة 2026-2030.

ويمثل القطاع الخاص شريكاً محورياً في تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير المحتوى المحلي، وخلق الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات تشمل الغاز والطاقات المتجددة، والزراعة والصيد البحري، والاقتصاد الرقمي وقطاع الخدمات.

وتعد خطة العمل الثالثة المحطة التنفيذية الأخيرة للاستراتيجية الوطنية قبل أفق 2030، وهو ما يتطلب تقييماً موضوعياً للمكتسبات السابقة، وصياغة رؤية واقعية لإصلاحات هيكلية ذات أولوية لبناء معالم تنموية اقتصادية في البلاد.

منصة "عين"

عملا بتوجهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.. أشرف معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاي، يوم الثلاثاء 22 أكتوبر 2024، على إطلاق منصة "عين".

الهدف:

- تمكين المواطنين من التبليغ عن أوجه القصور والاختلالات في المرافق العمومية.

تفاعل كبير من قبل مصالح القطاع مع طلبات المواطنين

وصلت عدد الطلبات إلى 1000 طلب من مناطق متفرقة

تفاصيل الطلبات:

عدد الطلبات المستلمة: 1000 | عدد الطلبات المعالجة: 871 طلبا

أبرز مواضيع الطلبات:

تسربات مائية — انقطاعات في المياه — طلبات ربط بالشبكة — طلبات حفر

استفسارات — أخطاء في الفواتير — معالجة شبكة الصرف الصحي

موف
موريتل
موف موريتل...
معكم أينما
كانت وجهتكم
اكتشفوا جمال موريتانيا...
واجعلوا عطلتكم
في أحضان وطنكم.
Centre d'appel : 140
Moov Mauritel
@MoovMauritel
Moov_Mauritel
Moov-Mauritel.mr

نبني أسس التنمية... ونصنع الثقة

شركة إسمنت موريتانيا
SOCIETE CIMENT DE MAURITANIE
47
عاما من العطاء
2026 - 1979

منذ أكثر من أربعة عقود، تقود شركة إسمنت موريتانيا مسيرة صناعة الإسمنت الوطنية، واضعةً الجودة والابتكار والمسؤولية في صميم كل ما تقدمه.

فمنذ تأسيسها عام 1979 وانطلاق إنتاجها عام 1981، أصبحت الشركة المرجع الوطني في صناعة الإسمنت، والشريك الموثوق للمشاريع الكبرى التي أسهمت في رسم ملامح التنمية الحديثة في موريتانيا، بفضل خبرتها الصناعية العريقة واستثماراتها المستمرة في التكنولوجيا والموارد البشرية، نجحت الشركة في ترسيخ مكانتها بوصفها الرائد الوطني والمورد الأول للإسمنت، محافظةً على أعلى مستويات الجودة والكفاءة التشغيلية، بما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

لقد كانت شركة اسمنت موريتانيا حاضرة في أبرز المشاريع الوطنية التي شكّلت دعائم البنية التحتية للبلاد، من المطارات والموانئ والجسور والسدود والمنشآت الصناعية، إلى مشاريع الإسكان والمرافق الحيوية، مسهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

وانطلاقًا من فهمها العميق لاحتياجات السوق، تقدم الشركة حلولاً إسمنتية متكاملة تلبي متطلبات مختلف قطاعات البناء والتشييد، مع الحرص على تطوير منتجاتها باستمرار بما يواكب تطور التقنيات الحديثة، ويحقق أعلى مستويات الأداء والمتانة والكفاءة. وتُعد شركة اسمنت موريتانيا شركة مساهمة ذات رأس مال وطني يبلغ 400 مليون أوقية جديدة، وتواصل تنفيذ استراتيجية استثمارية طموحة ترتكز على تحديث خطوط الإنتاج، واعتماد أحدث التقنيات الصناعية، وتعزيز كفاءة العمليات، مع الالتزام الصارم بحماية البيئة، وترشيد استهلاك الموارد، وترسيخ ثقافة الصحة والسلامة المهنية.

ولأن الجودة ليست مجرد معيار، بل ثقافة مؤسسية، فقد كانت الشركة أول مؤسسة صناعية في موريتانيا تحصل على شهادة ISO 9002 من Bureau Veritas Quality International (BVQI)، في إنجاز يعكس ريادتها والتزامها بالتميز. وتواصل الشركة هذا النهج من خلال حصولها على شهادة ISO 9001:2015، بما يؤكد توافق منظومة إدارة الجودة لديها مع أحدث المعايير العالمية.
واليوم، تواصل شركة إسمنت موريتانيا أداء دورها كشريك استراتيجي في التنمية الوطنية، مستندةً إلى إرث صناعي راسخ، ورؤية مستقبلية واضحة، وقدرات إنتاجية متطورة، وفريق عمل مؤهل، وعلاقات متينة مع عملائها وشركائها، لترسخ مكانتها بوصفها الاسم الذي تُبنى عليه الثقة، والأساس الذي تُقام عليه المشاريع.

معلومات الإتصال:
المقر الرئيسي للمصنع: منطقة الوارف، الميناء، نواكشوط
مقر الوكالة التجارية:
منطقة المطار القديم خلف مديرية النقل البري
الهاتف: 44223663 الواتساب: 44223563
الفاكس: 45253683 البريد الإلكتروني:
gescom@cimentmr.com

الحوار الوطني الجامع ... قراءة في الدلالات

إعداد: أحمد ولد مولاي محمد

تستعد بلادنا لإطلاق حوار سياسي جامع «لا يستثني موضوعا ولا يستثني أحدا» كما وصفه رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطاب له. وهو الحوار الذي طالبت به بعض أطياف المعارضة وتجاوبت معه الحكومة ويجري الإعداد لتنظيمه في أقرب وقت ليتناول مختلف القضايا التي تهم البلد ونخبته السياسية بغية إرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رئيس الجمهورية وسياسة الانفتاح

منذ توليه مقاليد السلطة بعد تنصيبه في 1 أغسطس 2019، جعل رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني اللقاءات المباشرة مع زعماء وقادة المعارضة والأحزاب السياسية جزءًا من أسلوبه في إدارة الشأن السياسي للبلاد. ولعل من أبرز هذه اللقاءات مايلي:

في سنة 2019: استقبل رئيس الجمهورية عددًا من زعماء المعارضة، من بينهم رئيس حزب تكتل القوى الديموقراطية السيد أحمد ولد داداه، ورئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «تواصل» آنذاك، محمد محمود ولد سيدي، وذلك في إطار سياسة الانفتاح والتهدئة السياسية.

وبين سنوات 2020-2023 توالت لقاءات رئيس الجمهورية مع قيادات مؤسسة المعارضة الديمقراطية ورؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان، وتناولت قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والحوار الوطني.

وفي يناير 2024 استقبل رئيس الجمهورية مجلس إشراف مؤسسة المعارضة الديمقراطية برئاسة زعيم مؤسسة المعارضة حمادي ولد سيد المختار، حيث تمت مناقشة أوضاع البلاد، وقضايا المواطنين، ودور المؤسسة في الحياة السياسية.

وفي يناير 2026 بدأ رئيس الجمهورية مشاورات مباشرة مع قادة أحزاب معارضة من خارج البرلمان وداخله، بهدف التحضير لحوار سياسي وطني لبناء الثقة بين السلطة والمعارضة. وشملت اللقاءات ممثلين عن أحزاب مثل تحالف قوى التغيير، موريتانيا إلى الأمام، اتحاد قوى التقدم، واتحاد قوى التغيير، وحركة «الحر» والحركة الشعبية التقدمية.

وفي يونيو 2026، عقد رئيس الجمهورية اجتماعًا مع قادة وممثلي أحزاب المعارضة بعد أيام من لقاء مماثل مع أحزاب الأغلبية، ضمن المشاورات المتعلقة بالحوار الوطني والقضايا الوطنية الراهنة.

وفي شهر أغسطس 2026، ترأس رئيس الجمهورية أولى الجلسات التمهيدية للحوار الوطني وذلك بحضور ممثلين عن أحزاب الموالاة والمعارضة، مع

استمرار مقاطعة بعض أطراف المعارضة للحوار.
وفي شهر رمضان من كل عام، يقيم رئيس الجمهورية مأدبة إفطار على شرف قادة الأحزاب والتشكيلات السياسية من الموالاة والمعارضة. فضلا عن ممثلي منظمات المجتمع المدني.
ويجمع أغلب المراقبين على أن هذه اللقاءات الودية أسهمت في خفض مستوى التوتر السياسي مقارنة بمراحل سابقة.

الحوار المرتقب ... حلول شاملة وتذليل للعقبات

ينتظر الرأي العام الوطني نتائج مثمرة من الحوار الوطني الذي سينطلق قريبا بمشيئة الله.
وسيتناول الحوار، وفق أجندته المتفق عليها، جملة من البنود التي وردت في وثيقة «الدليل العملي» المنبثقة عن المشاورات التمهيدية، وهي الوثيقة التي أجازتها الأطراف السياسية مؤخراً، وتتكون من أربعة محاور رئيسية تتمثل أساسا في النقاط التالية:
- الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي، وذلك بمناقشة سبل تعزيز اللحمة الاجتماعية ومعالجة قضايا التفاوت
- تقييم وتطوير النموذج الديمقراطي، من خلال مراجعة القوانين الانتخابية، والنظام السياسي، وتوفير الضمانات الكفيلة بشفافية الاستحقاقات.
- إصلاح الحوكمة، وذلك عبر تقييم أداء الإدارة العمومية، وسبل تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد.
- التمكين للفئات الهشة والوقاية من التهديدات، من خلال مناقشة الخطط الاقتصادية والاجتماعية لإدماج الفئات الضعيفة وتحصين بلادنا أمنياً.

إجازة الوثيقة المرجعية للحوار الوطني

وقد وقعت القوى السياسية الوطنية مساء الثلاثاء 14 يوليو 2026 في نواكشوط، على الوثيقة المرجعية للحوار الوطني، حيث وقع الوثيقة كل من، السيد موسى فال، منسق الحوار الوطني، والسيد محمد بلال مسعود، عن الأغلبية الرئاسية والأحزاب الداعمة لرئيس الجمهورية، والسيد حمادي ولد سيد المختار، عن مؤسسة المعارضة الديمقراطية، والسيد محمد ولد مولود، عن ائتلاف المعارضة الديمقراطية، والسيد إبراهيم ولد أبيهي، عن تكتل القوى الديمقراطية.
وأوضح منسق الحوار الوطني، في كلمة بالمناسبة، أن هذا الحوار يأتي استجابة لدعوة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مشيرا إلى أن تحضير الوثائق استغرق عاماً وأربعة أشهر، كانت السبعة أشهر الأولى منها مخصصة لإعداد خريطة طريق تطلبت لقاءات مكثفة مع جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية.
وأضاف أنه، ورغم التحديات، فقد تمت صياغة وثيقة خريطة الطريق وعرضها على رئيس الجمهورية، الذي أبدى اهتماما بالغا بها، ثم الانتقال إلى مرحلة إعداد الإطار التنظيمي للحوار.
وأكد أن هذا الحوار، الذي هو عملية وطنية بامتياز، يمثل محطة

بدايات الحوار السياسي في بلادنا

يرى معظم الباحثين والمؤرخين أن بداية الحوار السياسي في بلادنا كانت مع مؤتمر ألاك في مايو 1958، وهو المؤتمر الذي جمع مختلف الزعامات والقوى السياسية في مرحلة التحضير للاستقلال الداخلي، وأسهم في التوافق على أسس الدولة الموريتانية الحديثة.
غير أن هناك ما يمكن وصفه بالحوار السياسي بين السلطة والمعارضة بعد الاستقلال، حيث يتم تقسيم مراحله على النحو الآتي:
- في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، جرى تنظيم حوارات واتصالات بين نظام الرئيس المؤسس المختار ولد داداه وبعض قوى المعارضة، مثل حركة النهضة والتيار الكادح، لكنها لم تكن مؤتمرات وطنية شاملة.
- وفي سنة 2001 جرى تنظيم أول حوار سياسي في عهد الرئيس الأسبق معاوية ولد سيد أحمد الطايع مع جزء من المعارضة.
- في سنة 2005: انطلقت الأيام التشاورية خلال المرحلة الانتقالية بعد انقلاب 2005، وتُعد حسب البعض من أنجح محطات الحوار السياسي حتى الآن، إذ أفضت إلى إصلاحات دستورية وقواعد جديدة للحياة الديمقراطية. ثم تلتها حوارات داكار 2009، و2011-2012، و2016، وأخيرًا التحضيرات للحوار الوطني المرتقب، والذي مهد له انفتاح نظام رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على مختلف الطيف السياسي، بما في ذلك المعارضة التي كانت توصف بـ«الراديكالية»، حيث التقى رئيس الجمهورية في القصر الرئاسي بقادة الأحزاب والتشكيلات السياسية المختلفة من أجل خلق بيئة للتهدئة والثقة بين الحكومة والفاعلين السياسيين من مختلف المشارب السياسية بعد عقد من الاحتقان والجفاء السياسي.

مفصلية، حيث سيتم تشكيل لجان مركزية وورشات عمل تناقش أربعة محاور رئيسية، كل محور يتضمن إصلاحات كبرى، مشيرا إلى أن هذا الحوار توافقي ومنظم بروح مسؤولة، وسينقل البلاد إلى مرحلة تاريخية جديدة، تعكس نضج المشهد السياسي الموريتاني حيث تتحاور الموالاة والمعارضة بهدوء وإخاء.

ودعا منسق الحوار الوطني جميع الأطراف إلى الانخراط الجاد في التحضير لهذا الحوار، مؤكدا أن النتائج ستكون مهمة وأساسية للوطن، مشيدا بالروح الوطنية التي أبدتها القيادات السياسية والمجتمع المدني خلال فترة التشاور.

وأشار المنسق إلى أن الورشات المنظمة في إطار الحوار، ستكون نموذجا في التوافق والتنظيم، وسيخرج منها بتوصيات مسؤولة تحقق طموحات شعبنا.

المشاركون في الحوار الوطني المرتقب

أكد رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أن الحوار المزمع «هو حوار وطني جامع لا يستثني موضوعا ولا يستثني أحدا» لذلك فقد ظل باب المشاركة مفتوحا منذ بداية الإعلان عن تنظيم الحوار قبل حوالي سنة وبضعة أشهر.

وهكذا يضم الحوار الوطني المرتقب طيفاً واسعاً من الأطراف الممثلة للأغلبية والمعارضة، وذلك تحت تنسيق وإشراف المنسق الوطني للحوار، السيد موسى فال.

ووفقاً للوثيقة المرجعية (خريطة الطريق) التي تم التوقيع عليها رسمياً في 14 يوليو 2026 م، فإن المشاركين يتوزعون على الأقطاب الرئيسية التالية:

- الأغلبية الرئاسية والأحزاب الداعمة لرئيس الجمهورية، ويمثلها في التوقيع رئيس حزب «الإنصاف»، المهندس محمد بلال مسعود.

- ائتلاف المعارضة الديمقراطية، ويمثله رئيس حزب «اتحاد قوى التقدم»، الدكتور محمد ولد مولود.
- مؤسسة المعارضة الديمقراطية، ويمثلها زعيمها حمادي ولد سيد المختار.
- كتلة تكتل القوى الديمقراطية، ويمثلها إبراهيم ولد أبيهي.

إلى جانب هذه الأقطاب السياسية الستة الأساسية (ثلاثة من الموالاة وثلاثة من المعارضة)، يشمل مسار الحوار ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية المستقلة.

ما يتوقعه المواطنون من الحوار الجامع

لا شك أن إطلاق الحوار المرتقب يأتي استجابة لتطلعات الشعب الموريتاني في تجسيد حياة كريمة يسودها الهدوء والانسجام وتطبعها العدالة والإنصاف وتسوية جميع المظالم بما يعزز الاستقرار والوحدة الوطنية ويجعل كل مواطن، أينما كان، يستشعر صدق انتمائه لوطنه كما يستشعر دفء هذا الانتماء. ولن يتأتى ذلك إلا في ظل مناخ تسوده العدالة التي هي مطلب كل الشعوب على وجه الأرض، لأنه لا تنمية بدون استقرار ولا استقرار بدون عدالة وإنصاف.

ولعل من أبرز ما يستنتجه المتابعون للمشهد السياسي الوطني منذ أغسطس 2019 وحتى اليوم هو نهج الانفتاح الذي تبناه رئيس الجمهورية والذي جسده في فتح مكتبه وبوابة القصر بشكل دائم أمام مختلف الفرقاء السياسيين الوطنيين. وهي سياسة يتوجها اليوم إطلاق الحوار الوطني الجامع الذي ينتظر منه أن يغير الكثير في خدمة الحوكمة والتنمية والاستقرار.

وزارة التكوين المهني والصناعة
التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

حصيلة قطاع التكوين المهني والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2019–2026)

في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتجسيدًا لتوجيهاته الرامية إلى بناء رأس مال بشري مؤهل، وتعزيز التشغيل والإنتاج، وتثمين الموروث الوطني، واصلت حكومة معالي الوزير الأول تنفيذ إصلاحات هيكلية واستثمارات نوعية في قطاعي التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف. وقد أثمرت هذه الجهود، خلال الفترة 2019–2026، عن تحول غير مسبوق شمل توسيع البنية التحتية، والرفع من الطاقة الاستيعابية وجودة التكوين، وتعزيز الحكامة، إلى جانب تثمين الصناعات التقليدية، ودعم الحرفيين، وترسيخ مساهمة القطاعين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل.

أولاً: التكوين المهني

شهد قطاع التكوين المهني خلال الفترة 2019–2026 تحولاً نوعياً شمل تعزيز التمويل، وتوسعة العرض التكويني، وتحسين الجودة، وترسيخ الحكامة، بما أسهم في رفع قدرته على تلبية احتياجات سوق العمل.

من أبرز المؤشرات

- ارتفعت ميزانية القطاع من 165 مليون أوقية جديدة سنة 2019 إلى 536 مليون أوقية جديدة سنة 2026، أي أكثر من ثلاثة أضعاف.
- ارتفع عدد المتدربين من 5.132 إلى 23.223 متدرباً، أي ما يعادل أربعة أضعاف ونصف العدد الأصلي تقريباً (بزيادة تفوق 350%).
- توسع العرض التكويني من 42 إلى 94 تخصصاً.
- ارتفع عدد المكوّنين من 314 إلى 731 مكوّناً.
- بلغت نسبة إدماج الخريجين في سوق العمل ما بين 40% و85% بحسب التخصصات.
- انخرطت سبع مؤسسات في مسار الحصول على شهادة الجودة الدولية ISO 21001.

من أبرز الإنجازات

- توسعة غير مسبوقة للبنية المؤسسية، شملت إنشاء مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني للبناء والأشغال العامة بالرياض ومدرسة التعليم الفني والتكوين المهني للمعادن والبترول والغاز، وتوسعة مؤسسات أطار وروصو والمركز العالي للتعليم التقني، مع التقدم في إنجاز مدرستي التعليم الفني والتكوين المهني التجارية بنواكشوط وتقنيات الإعلام والاتصال بنواذيبو، وإطلاق أشغال مدرستي التعليم الفني والتكوين المهني بألاك وروصو، والتحضير لإنشاء قطبي التكوين المهني بدار النعيم والميناء.
- تحسين جودة التكوين من خلال تحديث البرامج والمناهج، وتأهيل المكوّنين، وتجهيز مؤسسات التكوين، وإعداد المرجع الوطني للجودة، وانخراط سبع مؤسسات في مسار الحصول على شهادة ISO 21001.
- تعزيز الحكامة بإنشاء الوكالة الوطنية للتكوين المهني، وإعادة هيكلة المركز العالي للتعليم التقني ليتولى تكوين المكوّنين والمفتشين التربويين وأطر التأطير.

ثانيا: الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن

شهد قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال الفترة 2019–2026 نقلة نوعية عززت دوره في تثمين التراث الوطني، وخلق فرص العمل، ودعم الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل.

من الإنجازات

- ارتفعت ميزانية القطاع من 2,4 مليون إلى 39,14 مليون أوقية جديدة، بزيادة بلغت 1530,8%، أي ما يزيد على ستة عشر ضعفاً.
- تشغيل مركز الدباغة بالميناء ومركزي الفخار بكيفة وكيهيدي، مع استكمال التحضيرات لتشغيل القرية الصناعية بنواكشوط.
- استفاد أكثر من 500 صانع تقليدي من برامج التكوين والمواكبة، إضافة إلى تكوين عشرات النساء في الصناعات التقليدية.
- تثمين المنتجات الوطنية من خلال إعداد موسوعة الصناعة التقليدية الموريتانية، وتنظيم الأيام الوطنية للصناعة التقليدية، والمشاركة في معارض وطنية ودولية.
- تعزيز الحكامة بإنشاء وكالة ترقية الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وصندوق لترقية القطاع، وإعادة هيكلة المؤسسة الموريتانية للنسيج (ماتيس).

المرصد الوطني للبيئة و الساحل
OBSERVATOIRE NATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT ET DU LITTORAL

المرصد الوطني للبيئة والساحل

مؤسسة عمومية تحت وصاية
وزارة البيئة والتنمية المستدامة

من أجل بيئة مستدامة وقرارات مبنية على المعرفة

السياق الوطني والدولي

- قضايا بيئية في قلب البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية
- حضور قوي وخطاب مسموع لفخامة رئيس الجمهورية على المستويين الجهوي والدولي
- تحديات بيئية كبيرة ومتزايدة
- وزن متزايد للموارد الطبيعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي
- عدد متزايد من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف
  فترة واحدة من خمس سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المدرجة في الأجندة ما بعد 2015
- تعاون مالي يتطلب تنافسية عالية
  دعم قرار متشابك بشكل متزايد مع البيانات والتنبيهات والتوقعات

المبررات

الحاجة إلى بيانات محينة ودقيقة وإلى تقارير إحصائية ذات مصداقية لفرض استخدامها على مستوى صانعي القرار حول المواضيع البيئية والمتعلقة بالاستدامة

الافتقار إلى هيئة بحثية وخبرة في المجالات البيئية المتطورة، بما في ذلك البحث العلمي، والحاجة إليها.

الافتقار إلى هيئة وطنية معتمدة لدى صناديق التمويل البيئي ولا سيما صندوق المناخ الأخضر.

تشتت المراصد التي تم إنشاؤها على المستوى المركزي وعدم قدرتها على العمل والمشاكل التي واجهتها في سياق الرصد وإنتاج ونشر البيانات الدقيقة في سياق دعم صاحب القرار.

www.onel.gov.mr

صيانـــة الحريـــات.. حصيلة مشرفـــة

إعداد: كراي ولد احميد

سعيا منها إلى حماية وصون الحريات الجماعية والفردية، أكدت بلادنا خلال السنوات الأخيرة في دستورها جميع الأحكام التي تضمن حماية الحريات، وتعزيز الآليات القانونية والمؤسسية والقضائية لضمان الحقوق والحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير، والصحافة، إضافة إلى حرية الحركة والتنقل والتجمع وغير ذلك مما يدخل في صميم الحياة الخاصة والفضاء المدني ولا تخضع هذه الحقوق والحريات لأي قيود سوى تلك المنصوص عليها صراحة في القانون.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، أحرزت موريتانيا تقدما ملموسا في حماية حقوق الإنسان والحريات، وهو ما يكرس في دستورها وتعزز العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي لها الأولوية على التشريعات الوطنية وتشكل بالنسبة لموريتانيا، التي اعتمدتها، أعرافا والتزامات انعكست في التشريعات الموريتانية وفي ممارسات محاكمها وهيئاتها.

Mohamed Cheikh El Ghazouani
محمد ولد الشيخ الغزواني
@CheikhGhazouani

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، نعيد التأكيد على التزامنا المستمر بحماية الحقوق الأساسية وتعزيز قيم الحرية والمساواة، بما ينسجم مع المبادئ الدولية ويستجيب لتطلعات مجتمعنا نحو مزيد من الاستقرار والعدالة.

وقد تعزز ترسيخ مبدأ أولوية المعايير الدولية خلال السنوات السبع الماضية من خلال انضمام موريتانيا وتصديقها على اتفاقيات دولية وإقليمية جديدة، لا سيما في إطار الاتحاد الإفريقي، وقبل كل شيء من خلال إتمام الأدوات القانونية الوطنية وإنشاء آليات مراقبة لضمان توافق النصوص وتطبيقها مع الالتزامات في البلاد وهو ما يعني أن جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجميع الحريات كما هو معلن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي

لحقوق الإنسان والشعوب مضمونة. وفي ديباجته، ينص الدستور على أن الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية لا يمكن ضمانها إلا في مجتمع يكرس سيادة القانون، ويحرص على خلق ظروف دائمة للتنمية الاجتماعية المتناغمة، ويحترم مبادئ الإسلام، الذي هو المصدر الوحيد للقانون بوصفه منفتحا على متطلبات العالم الحديث. ويضمن القانون الحقوق والمبادئ التالية:

- الحق في المساواة؛
- الحريات والحقوق الأساسية للإنسان؛
- حق الملكية؛
- الحريات العامة وحريات النقابات العمالية؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- الحقوق المرتبطة بالعائلة.

وتؤكد المادة 10 من الدستور ضمان الدولة للحريات العامة والفردية التالية:

- حرية الدخول والاستقرار في جميع أنحاء أراضي الجمهورية؛
- حرية الدخول والخروج من الأراضي الوطنية؛
- حرية الرأي والفكر؛
- حرية التعبير والتجمع؛
- حرية التجمع وحرية الانضمام إلى أي منظمة سياسية أو نقابية؛
- حرية العضوية في الحزب السياسي الذي يختاره الشخص لأي موريتاني بلغ سن الرشد
- تعزيز الإجراءات القانونية والتنظيمية لضمان احترام الخصوصية، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- حرية التجارة والصناعة؛
- حرية الإبداع الفكري والفني والعلمي.

وبموجب المادة 13، الفقرة 3 من الدستور، اللذين يكفلان شرف وحياة الشخص الخاصة، وحرمة الإنسان ومنزله ومراسلاته.

ومن خلال تكريس هذه الحقوق والحريات في ديباجة دستورها، تكرس موريتانيا في نصها الأساسي مبادئ العالمية، والترابط المتبادل وعدم قابلية التقسيم، والأهمية المتساوية لحقوق الإنسان، سواء كانت سياسية أو مدنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وقد تميز تكريس هذه الحقوق والحريات خلال السنوات السبع الماضية بعمل مستمر من السلطات العامة الموريتانية لدعم ترسيخ أساس الحريات في إطار شاركت فيه الحكومة والبرلمان والنقابات ومنظمات أصحاب العمل والجمعيات المهنية والجمعيات الثقافية، الصحافة والإعلام، والعلماء، وممثلو السلطات المحلية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية.

ووفقا لمفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني فإن الأعمال التي نفذت في سياق حماية الحريات في السنوات الأخيرة، أكسبت موريتانيا اعترافا دوليا بسبب الجهود الكبيرة التي بذلتها لتعزيز وحماية الحقوق والحريات والحفاظ على كرامة الإنسان. هذا الأداء هو نتيجة لمناخ الانفتاح والحوار البناء مع مختلف الأطراف المعنية، الذي أسسه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال ولايته الأولى، والذي حقق تقدما ملحوظا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

وقد كانت رؤيته، منذ توليه السلطة، بمثابة بوصلة للسياسة العامة للحكومة وأدت إلى إنجازات مهمة جعلت من الممكن تعزيز الهدوء والسلام المدني، وتوطيد التماسك الوطني، ومعالجة جميع أشكال الظلم وعدم المساواة.

وهكذا، شهد الإطار التشريعي والمؤسسي الذي ينظم حقوق الإنسان العديد من التحسينات السريعة، حيث تم اعتماد سلسلة من القوانين الجديدة، مما عزز حماية الحقوق والحريات وساهم في مواءمة النظام القانوني الوطني مع أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة، مستشهدا من بين هذه النصوص، كمثال غير شامل، بقانون الجمعيات والهيئات والشبكات الذي أقر نظام الإعلان بدلا من نظام التفويض المسبق، وقانون توجيه النظام التعليمي الوطني الذي يكرس مشروع المدارس الجمهورية ويمدد التعليم الإلزامي حتى سن الخامسة عشرة، بالإضافة إلى قوانين مكافحة الفساد، وتعزيز دور الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، وتنظيم الهجرة، بالإضافة إلى النص المتعلق بتحديد قائمة الأعمال الخطيرة المحظورة على الأطفال.

وركزت إجراءات أخرى، كما أفاد مفوض حقوق الإنسان، على إصلاح وتعزيز فعالية المؤسسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات جديدة، بالإضافة إلى تطوير ودعم مختلف المؤثرين والنشطاء في هذا المجال لحماية الحقوق والحريات.

وفي هذا الصدد، تم تعزيز حماية الحريات بالمرصد الوطني لحقوق المرأة والفتيات، والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والمحكمة المتخصصة لمكافحة العبودية والاتجار بالأشخاص، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والمعهد القضائي العلوي، كما تم إنشاء هيئة حماية البيانات الشخصية والمرصد الوطني للبيئة والساحل، بالإضافة إلى اللجنة الفنية متعددة القطاعات المسؤولة عن إعداد التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

وفي عام 2023، اعتمدت موريتانيا استراتيجية وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للفترة (2024-2028)، وهي الأولى من نوعها، والتي تتضمن التوصيات التي تم

قبولها في الدورة الثالثة للمراجعة الدورية العالمية، بهدف تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان التمتع الفعال بحقوق الإنسان ضمن إطار الاستقرار والإصلاح والحكم الرشيد.

وتم إحراز تقدم كبير في مجالات تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، والحريات المدنية، والعدالة، والوصول إلى الوضع المدني، وحقوق المرأة، وحماية حقوق الطفل، وتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. اللامركزية، وتوسيع التغطية الصحية، والبيئة، والوصول المستدام إلى المياه والصرف الصحي، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية، بالإضافة إلى التقدم في مكافحة الفساد والاتجار بالبشر.

وهكذا، تمكنت موريتانيا تدريجيا وبثقة وكفاءة كبيرة من إكمال هيكلها المعماري لحماية الحقوق والحريات، وتشغيل آليات المراقبة والتنفيذ، وتحقيق تقدم هائل في هذا الصدد في وقت قياسي.

آليات حماية الحريات في موريتانيا

تستند حماية الحريات في بلادنا إلى هيكل قانوني ومؤسسي شامل حيث يضمن الدستور الذي يكرس الحقوق الأساسية والمعاهدات الدولية المصادق عليها (التي لها سلطة أعلى من القوانين)، بالإضافة إلى الهيئات الوطنية والدولية للرقابة.

1. الأدوات القانونية:

يعتمد الدفاع عن الحريات المدنية على عدة نصوص أساسية وقوانين محددة:

- الدستور: يضمن حرية الرأي والتعبير والتجمع، بالإضافة إلى حق الإضراب.
- الالتزامات الدولية: صادقت موريتانيا على الأدوات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واتفاقية مناهضة التعذيب.
- تشريعات مناهضة للعبودية: تم إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة العبودية والممارسات المرتبطة بها، مما يعزز العقاب والوصول إلى العدالة.

2. الآليات المؤسسية الوطنية:

تضمن هذه الهيئات احترام الحقوق والحريات في الإقليم: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخاصة:

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (CNDH)، التي تتمتع بوضع استشاري وتحقيقي.
- الآلية الوطنية لمنع التعذيب (NPM): مسؤولة عن زيارة أماكن الاحتجاز لمنع الانتهاكات.
- هيئة الصحافة: تضمن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية (HAPA) حرية الصحافة والوصول إلى وسائل الإعلام.

3. الآليات الدولية والإقليمية:

في حال الفشل أو بالإضافة إلى الحلول المحلية، قد تستدعى آليات أخرى:

- هيئات معاهدات الأمم المتحدة: تقوم لجنة حقوق الإنسان بفحص موريتانيا بشكل دوري وتتلقى شكاوى فردية عبر البروتوكولات الاختيارية.
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) في موريتانيا: يقدم المساعدة الفنية ويراقب الانتهاكات على الأرض، ويقع مكتبه في نواكشوط.

- اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR): هيئة إقليمية يمكن للمواطنين أو المنظمات غير الحكومية من خلالها تقديم الرسائل في حالات انتهاك الحقوق التي يكفلها الميثاق الإفريقي.

المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد
المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تطلع بالأدوار التالية:
- المساهمة في مراقبة تنمية وتطوير قطاع الصيد
- المساهمة في ضمان استدامة الموارد السمكية
- المساهمة في الحفاظ على الأنظمة البيئية والساحلية
خلال السنة الاولى من المأمورية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني حقق المعهد العديد من الانجازات من بينها:
بناء مركز متطور ومتكامل للمعهد في انواكشوط
إنجاز العديد من المسوحات والبحوث العلمية
إعادة إنشاء سفينة البحث العلمي العوام
الشروع في بناء سفينة بحث علمي متطورة
المصادقة على الخطة العلمية للمعهد للفترة مابين 2024 - 2029
شروع في بناء المقر الرئيسي للمعهد في انواذيبو

IMROP
تهنئة
بمناسبة ذكرى تنصيب صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني رئيسا للجمهورية، يتقدم المدير العام للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وجميع موظفيه بأحر التهانئ إلى فخامته، متمنين له التوفيق والنجاح في مهامه.

تهنئة
شنقيط موبايل
بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب
فخامة رئيس الجمهورية،
السيد محمد ولد الشيخ
الغزواني،
رئيسا للجمهورية
الإسلامية الموريتانية،
يتقدم مصرف شنقيط بأحر التهانئ وأطيب التبريكات إلى فخامته وإلى الشعب الموريتاني الأبي
ويتمنى المصرف لفخامته وللوطن العزيز مزيداً من التقدم، والازدهار، والاستقرار، والنماء.
مصرف شنقيط
54 سنة
من العطاء
مصرف شنقيط
CHINGUITTY BANK
حمل التطبيق الآن

CNHY
تهنئة
يتقدم رئيس اللجنة الوطنية للمحروقات وكافة عمالها بأحر التهانئ إلى صاحب الفخامة السيد محمد الشيخ الغزواني بمناسبة ذكرى انتخابه رئيسا للجمهورية.

الموريتانية للطيران
Mauritania Airlines

الموريتانية للطيران تشارك الوطن الاحتفاء بالذكرى السابعة لتنصيب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.
(سبع سنوات من النمو والتقدم)

وجهاتنا

• الدارالبيضاء • تونس • لاس بالماس • المدينة المنورة
• داكار • باماكو • كوناكري • أبيدجان
• نواذيبو • الزويرات • النعمة

الموريتانية للطيران تحلق عاليا بألوان الوطن.

• www.mauritaniaairlines.mr • mai@mauritaniaairlines.mr

السيد أحمد ولد محمدو

رئيس سلطة التنظيم

سلطة التنظيم

أنشأت سلطة التنظيم بموجب القانون رقم 019-99 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 المتضمن لقانون الاتصالات، وتوسعت صلاحياتها لتشمل قطاعات المياه والكهرباء والبريد (القانون متعدد القطاعات 2021-18 الصادر بتاريخ 25 يناير (2001).
وبالإضافة إلى القانون المتعلق بسلطة التنظيم المتعددة القطاعات والقوانين والنصوص الخاصة بكل قطاع، والتي تشكل الترسانة القضائية والتنظيمية لسلطة التنظيم في موريتانيا.
تعتبر سلطة التنظيم وحدة إدارية عمومية ذات استقلال مالي وتتألف من مجلس وطني للتنظيم وإدارات تتبع لرئيس المجلس.

مهام سلطة التنظيم:

تقوم سلطة التنظيم وفقا للمادة 04 من القانون رقم 2001-18، في كل قطاع من القطاعات المسندة اليها باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل:

- السهر على احترام ترتيبات النصوص التنظيمية التي تحكم القطاعات التابعة لها في ظروف موضوعية وشفافة بدون تمييز.
- ضمان استمرار الخدمات وحماية المصلحة العامة.
- حماية مصالح المستخدمين والفاعلين باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة لضمان ممارسة تنافس إجابي في القطاعات المعنية وفي إطار الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- ترقية وتطوير القطاعات بصورة فاعلة وفقا لأهداف الحكومة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والحفاظ على الظروف الاقتصادية الضرورية وضمان نجاعتها.
- وضع آليات لاستشارة المستخدمين والمشغلين المنصوص عليها في الأنظمة والنصوص.
- منح التراخيص المقررة في القطاعات المعنية، وتنفيذ إجراءات منح التراخيص والأذون والامتيازات في ظروف الشفافية التامة والمنافسة التامة.
- مراقبة مدى احترام أصحاب الخدمات لالتزاماتهم بموجب التراخيص والتصاريح والامتيازات.
- متابعة الالتزام بشروط ممارسة المنافسة في جميع قطاعات الاقتصاد ".
- وتستكمل هذه المهمات بالمهمات الخاصة بكل قطاع، بالإضافة إلى ذلك تقدم سلطة التنظيم المشورة للحكومة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالقطاعات الخاضعة لها (المهمات الاستشارية).

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سلطة التنظيم

المجلس الوطني للتنظيم

يتألف المجلس الوطني للتنظيم من 5 أعضاء:

- ثلاثة من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية.
- اثنان يعينهم رئيس الجمعية الوطنية.

ويترأس المجلس الوطني للتنظيم حاليا السيد أحمد ولد محمدو.

العنوان:

سلطة التنظيم، المنطقة السكنية د، شارع رقم 23023 لكصر،
صندوق البريد : 4908 نواكشوط

- الهاتف: 45291270
- تلكس : 45291279
- العنوان الالكتروني: webmaster@are.mr
- الموقع الالكتروني: www.are.mr

القطاعات المنظمة:

- **الاتصالات الإلكترونية**

3 مشغلين شبكات الهاتف المحمول
3 مشغلين جمله رئيسي
5 مزودي خدمة ولوج الإنترنت
3 مزودي خدمات القيمة المضافة

كهرباء: تم نشر 3 من منتدبي الخدمة العامة في 13 محطة.
ماء: 1 منتدب للخدمات العامة يغطي 22 بلدة.
الوظائف: 6 مشغلين معتمدين و 54 مكتب ونقاط بريدية موزعة على عموم التراب الوطني.

الاتحادية الموريتانية لكرة القدم
تهنئ فخامة رئيس الجمهورية
بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيبه رئيساً للجمهورية

تتقدم الاتحادية الموريتانية لكرة القدم، رئيساً وأعضاء وأسرة كروية، بأصدق التهاني وأطيب التبريكات إلى فخامة رئيس الجمهورية، **السيد محمد ولد الشيخ الغزواني**، بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيبه رئيساً للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وبهذه المناسبة الوطنية، تشيد الاتحادية بما شهدته بلادنا خلال السنوات السبع الماضية من تقدم ملحوظ وإنجازات كبيرة في مختلف المجالات، تجسدت في مشاريع تنموية وإصلاحات هيكلية كبيرة، كان لها أثر مباشر في تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز التنمية الشاملة، وترسيخ أسس الدولة الحديثة.

وتثمن الاتحادية على وجه الخصوص ما يوليه فخامة رئيس الجمهورية من عناية كبيرة لقطاعي الشباب والرياضة، إيماناً منه بدورهما المحوري في بناء الإنسان وتعزيز الوحدة الوطنية، وما حظيت به كرة القدم على وجه الخصوص من دعم ورعاية مكّناها من مواصلة مسيرة التطور وتحقيق المزيد من النجاحات، بما عزز مكانة موريتانيا على الساحتين القارية والدولية.

وإذ تجدد الاتحادية الموريتانية لكرة القدم تهانيها لفخامة رئيس الجمهورية بهذه المناسبة، فإنها تتمنى له موفور الصحة والعافية، ولبلادنا دوام الأمن والاستقرار، والمزيد من التقدم والازدهار تحت قيادته الرشيدة.

خلال مأموريتيه:

رئيس الجمهورية يقر برامج متعددة للقضاء على مختلف مظاهر الفقر والغبن

إعداد: محمد الأمين الأغظف

منذ وصول فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للسلطة؛ وخلال مأموريتيه؛ بدت إدارة الشأن العام للبلد منحازة للطبقات الهشة والمغبونة.

وقد اتخذ فخامته جملة من القرارات التي انحازت انحيازا بينا للفئات التي حرمت لفترات طويلة، وذلك من خلال عشرات القرارات والبرامج المعتمدة لصالح الفئات المتعففة والهشة، من المتقاعدين وذوي الإعاقة وأصحاب الأمراض المزمنة والحالات الصحية الحرجة (مجانية حالات الإنعاش) والإعانات النقدية وتوزيع المواد الغذائية وخفض أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في الأزمات.

وفي ظل استمرار الاضطرابات الاقتصادية العالمية، وما تشهده الأسواق الدولية من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية وتزايد الضغوط على سلاسل الإمداد، وتنفيذًا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامية إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز صمود الفئات الهشة، أقرت الحكومة حزمة من الإجراءات الاجتماعية الهادفة إلى دعم الأسر الأكثر احتياجًا والتخفيف من آثار الظرفية الاقتصادية الدولية الاستثنائية.

124 الف أسرة تستفيد من الدعم النقدي

وفي إطار هذه الإجراءات، أقرت الدولة تعزيز الدعم النقدي الموجه للأسر الأكثر هشاشة، حيث يستفيد منه:

- 124.285 أسرة من الأسر الأكثر هشاشة؛
- زيادة قدرها 10.000 أوقية جديدة لكل أسرة في كل فصل؛
- ما مجموعه 30.000 أوقية جديدة إضافية لكل أسرة خلال السنة الجارية.

برنامج لصالح الأسر المسجلة في السجل الاجتماعي

كما قررت الحكومة إطلاق برنامج استثنائي لتوزيع سلات غذائية لصالح جميع الأسر المسجلة في السجل الاجتماعي، ويستهدف:

- 352.480 أسرة على عموم التراب الوطني؛
- أكثر من 2.057.006 مواطن.

وتتكون السلة الغذائية الواحدة من:

- 50 كلغ من الأرز؛
- 50 كلغ من القمح؛
- 10 كلغ من السكر؛
- 10 كلغ من المعجنات؛
- 5 لترات من الزيت.

عملية عون:

12 مليار أوقية قديمة لمساعدة الطبقات الهشة

في إطار دعم الطبقات الهشة، أشرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في 12 من يونيو الماضي بنواكشوط الشمالية، على إطلاق عملية «عون» الهادفة إلى دعم الأسر الأقل دخلا وتعزيز قدرتها على مواجهة الأعباء المعيشية الناجمة عن الظرفية الاقتصادية الراهنة.

أكثر من 352 ألف أسرة

وتم في هذه العملية تقديم توزيعات نقدية استفادت منها كافة الأسر المسجلة في السجل الاجتماعي، والبالغ عددها أكثر من 352 ألف أسرة موزعة على كافة ولايات الوطن، وهو ما يشمل أكثر من مليوني مواطن.

تغطية احتياجات ما يقارب مليون مواطن

كما تتضمن العملية توزيع سلال غذائية على أكثر من 155 ألف أسرة من الأسر الأكثر هشاشة والمسجلة في السجل الاجتماعي، بما يغطي احتياجات ما يقارب مليون مواطن في مختلف أنحاء البلاد.

12 مليار أوقية قديمة

وتبلغ الكلفة المالية لهذه المعونة، التي تدخل ضمن توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بمساعدة طبقات المجتمع الهشة وتقديم المعونة لهم خلال الظروف الخاصة، أكثر من 12 مليار أوقية قديمة.

وتأتي هذه المعونة ذات الطابع الشمولي، سواء من حيث أماكن التوزيع أو من حيث عدد المستفيدين، ضمن حزمة من التدخلات نفذتها الحكومة لمواجهة التأثيرات السلبية لأزمة الشرق الأوسط التي أثرت بشكل كبير على أسعار المحروقات والمواد الأساسية.

وتجسد هذه الإجراءات حرص فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الأسر الأكثر هشاشة، بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وترسيخ قيم التضامن الوطني في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

تآزر:

تغيير أوضاع مليون ونصف شخص

تعتبر المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر)، التي جاءت ضمن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، «تعهداتي»، إحدى أهم هذه البرامج الهادفة إلى القضاء على مختلف مظاهر الفقر والغبن، عبر تعزيز التنمية المحلية وخلق مصادر الثروة من خلال توسيع النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية؛ ودعم الاندماج الاقتصادي وتطوير الأنشطة الإنتاجية؛ وتحسين إطار حياة الفئات الهشة والفقيرة؛ وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز الدخل وتحسين الأمن الغذائي ودعم القدرة الشرائية للأوساط الهشة من المجتمع.

خمسة برامج متخصصة

وقد اعتمدت المندوبية للقيام بهذه المهمة، خمسة برامج متخصصة لكل منها تدخلات محددة شملت برنامج «أمل» لضمان الأمن الغذائي، وبرنامج «التكافل» لتعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية، وبرنامج «داري» لتحسين إطار الحياة، وبرنامج «البركة» للترقية والاندماج الاقتصادي، وبرنامج «الشيلة» لتسهيل الولوج للخدمات القاعدية.

ويقوم برنامج الشيلة بتسهيل نفاذ الفئات الهشة إلى الخدمات الأساسية، حيث يغطي هذا البرنامج المتعدد الأبعاد مختلف القطاعات الأساسية من تعليم، وصحة، ومياه، وطاقة، عبر توفير حلول ملموسة وملائمة لتحديات التنمية والاندماج الاجتماعي للطبقات الأكثر هشاشة في جميع أنحاء البلاد.

المهام:

* توسيع شبكة المدارس في الأوساط الهشة، وتعميم الكفالات المدرسية في المؤسسات التربوية؛
* تعزيز البنية التحتية الصحية وتوسيع نطاق الولوج إلى الخدمات الطبية؛
* تطوير المنشآت المائية لضمان الولوج إلى المياه الصالحة للشرب في مناطق الهشاشة؛
* تزويد المناطق بالطاقة، وتشجيع استخدام الطاقة البديلة والمستدامة.

الأهداف:

* الحد من الفوارق من خلال تسهيل ولوج الفئات الأكثر هشاشة إلى البُنى التحتية الأساسية؛
* تحسين الظروف المعيشية للأسر في الأوساط الهشة من خلال توفير الخدمات الأساسية؛
* تعزيز رأس المال البشري للفئات الهشة من خلال دعم التعليم والصحة، كركيزتين للتنمية المستدامة؛
* تسريع التنمية المحلية عن طريق تعزيز الولوج إلى المياه الصالحة للشرب، والطاقة من خلال كهربة المناطق الريفية الهشة أو تزويدها بالطاقة النظيفة (الطاقة

الشمسية)

* تشجيع استخدام غاز البوتان للتقليل من استهلاك الخشب والفحم الضارين بالبيئة.

التعليم:

- إنشاء وتجهيز 107 من المنشآت المدرسية في العديد من الولايات؛
- تنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، الذي يستفيد من حصصه الغذائية 100 ألف تلميذ في كافة الولايات؛ من خلال توفير نسبة 80% من تمويله من قبل التآزر، بما يضمن استمرارية وفعالية البرنامج.

الصحة:

- بناء وتجهيز 21 منشأة صحية، في مختلف مناطق البلاد؛
- بناء وتجهيز مركز صحي متكامل بالميناء؛ - 11 نقطة صحية قيد الإنشاء؛
- توفير التأمين الصحي الشامل والمجاني لصالح 100 ألف أسرة.

الطاقة:

- تركيب 12 محطة طاقة شمسية مستقلة، لتعزيز كهربة المناطق النائية؛
- تزويد 9 مناطق ريفية بالكهرباء من خلال ربطها بشبكات شركة صوملك، مما ساهم في تحسين الولوج إلى الكهرباء؛
- إنشاء شبكة كهرباء محلية، تقدم حلولاً للطاقة تتكيف مع واقع مجتمعات معينة؛
- توزيع 20 ألف طقم من عبوات غاز البوتان المجهزة بأفرانها، للمساهمة في الانتقال إلى طاقة أنظف يسهل الولوج إليها.

المياه:

- إجراء 278 دراسة جيوفيزيائية لتحديد مصادر المياه الجوفية القابلة للاستغلال؛
- حفر 147 بئراً ارتوازية، لضمان ولوج أفضل للمياه الصالحة للشرب في مناطق مختلفة من البلاد؛
- بناء 90 شبكة تزويد بالمياه الصالحة للشرب.

برنامج التكافل

يهدف برنامج التكافل إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الأكثر هشاشة، من خلال تحويلات نقدية منتظمة وأخرى ظرفية، وكذلك من خلال أنشطة الترقية الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن من تبني سلوكيات إيجابية فيما يتعلق بصحة وتعليم أطفال الأسر المعنية، حيث يهدف البرنامج في النهاية إلى كسر سلسلة الفقر المتوارث بين الأجيال.

المكونات:

برنامج التحويلات النقدية:

- مكونة التحويلات النقدية: يعد برنامج التحويلات النقدية مثالاً بارزاً، بوصفه برنامجاً فعالاً يساعد على تحسين الأحوال المعيشية وتوفير فرص أفضل للمستفيدين منه. ويعد البرنامج الأوسع تأثيراً فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل وتسلط هذه الأرقام الضوء على الأثر الكبير الذي أحدثه البرنامج في معالجة التفاوتات الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للمستفيدين من الفئات الأكثر احتياجاً.

وتضطلع هذه المكونة بمهمة توفير وتوزيع التحويلات النقدية المباشرة، سواء منها تلك المنتظمة التي يتم توزيعها بشكل فصلي (كل ثلاثة أشهر)، أو تلك الظرفية المتعلقة بالاستجابة للصدمات. وهي على قسمين:

القسم الأول: ويتعلق بالتوزيعات النقدية المنتظمة المخصصة لمساعدة الأسر الأكثر هشاشة على التكفل بحاجياتها الضرورية.

القسم الثاني: ويتعلق بالتوزيعات النقدية الظرفية المخصصة لمساعدة الأسر الهشة في فترات الشح، وإغاثة منكوبي الفيضانات والكوارث.

- مكونة الترقية الاجتماعية: تقوم هذه المكونة بمهمة التحسيس والتوعية من خلال مجموعة من الحصص التربوية التي تتناول موضوعات مختلفة، ذات صلة بتهذيب سلوك المستهدفين، في مجالات التغذية والصحة ونمو الأطفال، بما ينعكس إيجابا على حياة الأسر.

تجدر الإشارة إلى أن حضور هذه الحصص التحسيسية يعتبر شرطا إلزاميا للحصول على التحويلات النقدية.

- مكونة الإدماج الاقتصادي: تقوم هذه المكونة بمواكبة الأسر الخارجة من برنامج التكافل على إثر تحسن حالة الهشاشة لديها، وفقا لنتائج عملية تحيين بيانات السجل الاجتماعي.
- مكونة دعم الحالة المدنية: تهدف هذه المكونة إلى مساعدة المستفيدين الذين لم يتمكنوا بعد من الحصول على أوراقهم المدنية، في القيام بالإجراءات الضرورية للتسجيل على سجلات الوثائق المؤمنة.

المهام

سعى برنامج التكافل منذ إطلاقه على تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة التحويلات النقدية لتشمل 142000 أسرة بدلا من 45000 المبرمجة أولا.
- زيادة المبلغ المحول لكل أسرة ليصل إلى 36000 أوقية قديمة فصليا بدلا من 15000 أوقية قديمة، وذلك تنفيذا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية،
- بلورة وتنفيذ خطة لإدماج الأسر الخارجة من

البرنامج،
– دعم الأسر المستفيدة من البرنامج في مساعيها للحصول على وثائق الحالة المدنية.

الإنجازات:

* تعميم التوزيعات النقدية على جميع المستهدفين على عموم التراب الوطني، حيث بلغ المستفيدون من التحويلات النقدية المنتظمة حوالي 140000 أسرة.
* تعميم حصص الترقية الاجتماعية على جميع المستفيدين من التوزيعات النقدية على عموم التراب الوطني.
* تكوين 3388 مستفيدا ممن سيحظون بعملية المواكبة، ضمن برنامج مواكبة الأسر الخارجة من التكافل إثر إظهار نتائج تحيين بيانات السجل الاجتماعي لتحسن أوضاعهم المعيشية.
* مساعدة 120457 من أفراد الأسر المستفيدة في عمليات التسجيل على سجلات الحالة المدنية التي تمت بالفعل، حيث حصل المعنيون على أوراقهم المدنية، إضافة إلى تحسيس جميع المستفيدين من برنامج التكافل حول أهمية وطرق الحصول على الوثائق المدنية.

برنامج «داري» لتحسين ظروف حياة الفئات الضعيفة

في إطار تنفيذ التزامات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أطلقت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "التآزر" برنامج داري، وهو برنامج وطني للإسكان الاجتماعي في المناطق الحضرية والتجمعات القروية، لتمكين الطبقات الهشة والمتوسطة من الحصول على سكن لائق.

المهام

تتلخص مهام برنامج داري، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية في المجالات الثلاثة التالية:
– النفاذ إلى السكن الاجتماعي في المناطق الحضرية؛
– النفاذ إلى السكن الاجتماعي في المناطق القروية.
– تهيئة وإنشاء مواقع للتجميع القروي في المناطق الريفية؛

الأهداف

تتمثل أهداف برنامج داري فيمايلي:
* بالنسبة لأعمال السكن الجماعي المستقل (HAG): بناء 1932 وحدة سكنية موزعة على المدن التالية:
– النعمة: 184 وحدة
– العيون: 184 وحدة
– كيفه: 368 وحدة
– كيهيدي: 276 وحدة
– ألاك: 92 وحدة
– روصو: 276 وحدة
– أطار: 184 وحدة
– تجكجة: 92 وحدة
– سيلبابي: 184 وحدة
– أكجوجت: 92 وحدة
* بالنسبة لأعمال السكن الجماعي المشترك (HC):
بناء 4986 وحدة سكنية موزعة على النحو التالي:
– انواكشوط: 4410 وحدة سكنية
– انواذيبو: 378 وحدة سكنية
– ازويرات: 198 وحدة سكنية.
* بالنسبة للتجميع القروي وبناء الوحدات السكنية القروية:
– تشجيع التجميع القروي، وتجميع القريات الصغيرة في قرية مركزية واحدة تتوفر على جميع الخدمات الأساسية، وبناء وحدات سكنية محسنة لائقة من نفس طراز المساكن القروية.

الإنجازات

أولاً: أعمال السكن الجماعي المستقل (HAG):
بناء 1932 وحدة سكنية اجتماعية (قيد الإكمال) موزعة على 10 عواصم إقليمية هي: النعمة، العيون، كيفه، تجكجة، ألاك، سيلبابي، كيهيدي، روصو، أكجوجت، وأطار.
وتتكون هذه الوحدات السكنية من نوعين:
– L2 بمساحة 46.75 متر مربع، وتشمل: صالونا، وغرفة نوم، ومطبخا، وحماما، وسياجا بمدخل بمستقل.
– L3 بمساحة 64.25 متر مربع، وتشمل: صالونا، وغرفتي نوم، ومطبخا، وحماما، وسياجا بمدخل مستقل.
ثانياً: أعمال السكن الجماعي المشترك (HC):
بناء وحدات سكنية جماعية في انواذيبو (378 وحدة سكنية قيد الإكمال)، وازويرات (198 وحدة سكنية قيد الإكمال).
وتتكون هذه الوحدات السكنية من نوعين:
– F2 بمساحة 66 متر مربع، وتشمل: صالونا، وغرفة نوم، ومرافق.
– F3 بمساحة 94 متر مربع، وتشمل: صالونا، وغرفتي نوم، ومرافق.

برنامج البركة - تعمير

يقوم برنامج البركة للترقية والإدماج الاقتصادي بالتدخل في المناطق الأكثر هشاشة، لدعم ديناميكة التنمية الاقتصادية فيها، وإطلاق أنشطة مدرة للدخل من شأنها أن تحسن من وضعها الاقتصادي، وتساهم في خلق وظائف لائقة ومستدامة لذويها، وتمكين أفراد الأسر الهشة فيها من الاندماج في سلاسل إنتاج ذات جدوى اقتصادية ملموسة.

المهام:

تتمحور مهام برنامج البركة في خمسة محاور رئيسية هي:
* الأنشطة المدرة للدخل
* الإدماج في السلاسل الإنتاجية الزراعية والرعوية
* الإدماج في السلاسل الاقتصادية الواعدة
* الشمول المالي والقروض الصغرى
* التنظيم القروي

الأهداف:

• دعم ديناميكية التنمية الاقتصادية
• إنشاء مشاريع تنموية مدرة للدخل من شأنها تحسين ظروف الفئات الهشة
• خلق وظائف لائقة ومستدامة
• تمكين أفراد الأسر الهشة من الاندماج في سلاسل إنتاج ذات جدوى اقتصادية
• تعزيز التمكين الاقتصادي لأحزمة الفقر في الأوساط الحضرية
• تحسين المردودية الزراعية والرعوية في الوسط الريفي للفئات الأكثر هشاشة

الإنجازات:

• تمويل 2.583 نشاطا مدرا للدخل
• تمويل 433 قرضا حسنا
• دعم 620 تعاونية
• بناء 29 سدا و652 حاجزا ترابيا
• إنشاء وتجهيز عدد من الدكاكين الجمعوية والمجمعات التجارية لصالح الفئات الأكثر هشاشة
• توزيع مجموعة من البذور والأسمدة والأدوات والآلات الزراعية
• توزيع عدد من العربات ثلاثية العجلات
• توزيع 65.420 متر من السياج ولوازمه
• دعم 674 تعاونية إنتاجية
• تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية والرعوية بأودي أهل الشيهب ودالي كمبه وغيرهما
• إنشاء 3 وحدات تحلية مياه البحر في نواذيبو.

أكبر برنامـــج استعجـــالي في تاريخ البلـــد

شكل البرنامج الاستعجالي رقم 1 الذي أطلقه رئيس الجمهورية السيد: محمد الشيخ الغزواني، يوم 29 يناير 2020 في حي الترحيل بتوجنين أكبر برنامج استعجالي في تاريخ البلد يحتوي على أكبر عدد من المشاريع يتم إطلاقها في آن واحد. يدخل هذا البرنامج في إطار تنفيذ برنامج تعهداتي الهادف إلى تلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين.

مشاريع متزامنة

يشمل أكبر عدد من المشاريع المتزامنة في تاريخ البلد، وشمل البرنامج شبكة الطرق الحضرية لمدينة نواكشوط 2020، في جميع مقاطعات نواكشوط باستثناء تفرغ زينه، بمبلغ إجمالي قدره 7 مليارات أوقية قديمة منها ست مليارات لإنشاء طرق حديثة بطول 40 كلمترا ومليار لإنجاز الأرصفة بطول ستة كلمترات، وقد نفذ في غضون 14 شهرا بتمويل كامل من الدولة الموريتانية، وشبكة حضرية بطول 40 كلمترا.

ويتمثل هذا المشروع في شبكة حضرية بطول 40 كلمترا من الطرق الإسفلتية إضافة إلى بناء أرصفة من الأسمنت المسلح أو الحجارة المحلية لشارعين رئيسيين في كل من مقاطعتي عرفات والسبخة بطول ستة كيلومترات وبغلاف مالي إجمالي يناهز 592 مليون أوقية جديدة خالية من الرسوم بتمويل كلي من ميزانية الدولة الموريتانية.

وتتميز الخصائص الفنية للمشروع ببناء طبق أساس بسمك 20 سم وطبقة قاعدة من الحجارة الإسفلتية بسمك ثمانية سم بالإضافة إلى طبقة إسفلتية بسمك 5 سم.

وتتمثل الخصائص الجيومترية أو الهندسية في عرض 7 سم للطبقة الإسفلتية بالإضافة إلى عرض 1.5 متر للأكتاف من كل جانب، وألف كلمتر من الطرق المعبدة واستصلاح خمسة آلاف هكتار.

كما أنه برنامج متعدد القطاعات، يهدف لإنجاز طرق حضرية في المناطق التي عانت لفترة طويلة من التهميش والحرمان، كبرنامج عصرنة مدينة سيلبابي وإطلاق وإنجاز مقرات المجلس الدستوري والجمعية الوطنية ، وإعطاء إشارة انطلاق البرنامج الوطني لاستصلاح أكثر من خمسة آلاف هكتار، وبناء عشرات السدود المائية وإعادة بناء طريق بتلميت ـ آلاك والبدء في الخطة المتعددة القطاعات للسلامة الطرقية و فك العزلة عن المقاطعات ومناطق الإنتاج وربطها بشبكة الطرق الوطنية بهدف تعزيز الاندماج الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وتشجيع التبادل مع دول الجوار من خلال بناء أزيد من ألف كلمتر من الطرق لمعبدة و300 كلمترا من الطرق الحضرية ، إضافة إلى ترميم وإعادة تأهيل العديد من المحاور الطرقية وتشييد الموانئ وتحديث المطارات الداخلية لتتلاءم مع معايير السلامة الدولية وتنظيم منظومة النقل البري.

ويشكل تشييد وتطوير البنى التحتية وخاصة تلك المتعلقة منها بالنقل، أولوية خاصة في برنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، نظرا لدورها المحوري في الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني وجودة قطاع الإنتاج.

وقد استفادت من هذه المكونة المقاطعات الأكثر كثافة سكانية والأقل استفادة من الشوارع والطرق المعبدة في الفترات الماضية، وتصل تكلفتها الإجمالية 624.806.341 أوقية جديدة بتمويل ذاتي من ميزانية الدولة.

وتم خلال برنامج أولوياتي رقم 1 بناء 40 كلم من الطرق المعبدة على مستوى مختلف مقاطعات العاصمة موزعة على النحو التالي:

- مقاطعة عرفات 6ر91 كلم
- مقاطعة دار النعيم 9ر15 كلم
- مقاطعة توجنين 7ر188 كلم
- مقاطعة الميناء 2ر782 كلم
- مقاطعة تيارت 5ر10 كلم
- مقاطعة لكصر 3ر611 كلم
- مقاطعة الرياض 5ر804 كلم

كما تم خلال البرنامج ربط مقاطعات العاصمة الشرقية والشمالية (توجونين ودار النعيم وتيارت) بطريق نواذيبو عبر تشييد شارع يعبر حي عين الطلح مرورا بمستشفى القلب وجامعة نواكشوط.

الأمن الغذائي: توزيعات غذائية استفادت منها 932,964 أسرة

دعما للفئات الهشة من المواطنين نفذت المفوضية بشكل سنوي خلال الأعوام السبعة الماضية، في فترة الشح وخلال شهر رمضان توزيعات غذائية مجانية، استفادت منها 932964 أسرة متعففة، على عموم التراب الوطني من خلال توزيع 68.229 طنا من المواد الغذائية الأساسية تشمل الأرز والقمح والسكر وزيت الطهي والمعجونات الغذائية والعدس ودقيق القمح والتمور، وهو ما يعني بشكل سنوي استفادة أكثر من 133000 أسرة من التوزيعات الغذائية المجانية المنفذة من طرف المفوضية، من خلال توزيع أكثر من 9700 طن سنويا من المواد الغذائية الأساسية بشكل مجاني.

وقد استفادت من التوزيعات الغذائية المجانية المنفذة من طرف المفوضية هذا العام أكثر 180000 أسرة من ضمنها 155408 أسر، استفادت خلال شهر يونيو المنصرم في إطار المكونة الغذائية لبرنامج «عون» الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والذي تم في إطاره توزيع ما يناهز 20 ألف طن من المواد الغذائية الأساسية.

برنامج «المعونة» للمساعدات النقدية

وتنفذ المفوضية منذ 2019 بالتعاون مع البنك الدولي برنامج المعونة للتحويلات النقدية لفائدة الأسر الفقيرة، وذلك بالتنسيق المحكم مع المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء - تآزر، وعلى أساس بيانات السجل الاجتماعي للدولة.

وقد نفذت المفوضية خلال الأعوام السبعة الأخيرة، بالتعاون مع شركائها، في فترة الشح وعلى مدى أربعة أشهر، تحويلات نقدية منتظمة استفادت منها في المجمل 205498 أسرة من خلال توزيع اثنين وعشرين مليارا، وأربعمائة وثمانية وثمانين مليونا، وتسعة وثمانين ألف أوقية قديمة MRO 22.488.089.000، بمعدل تحويلات نقدية سنوية تجاوز غلافها المالي 3.1 مليار أوقية قديمة، واستفادت منها بمعدل سنوي 29354 أسرة، من بين الأسر الأكثر هشاشة

مساعدة المتضررين من الفيضانات والعواصف

تدخلت المفوضية على مدى الأعوام السبعة الأخيرة بشكل مبكر في موسم الأمطار، لمؤازرة المتضررين من الفيضانات والسيول، وقد تميزت التدخلات بالسرعة، وذلك بفضل توفير مخزون للتدخل في الحالات الطارئة على المستوى الجهوي في كل ولاية، حيث تدخلت المفوضية في جميع الولايات لصالح المتضررين من العواصف والفيضانات، بما في ذلك تدخلاتها لصالح المتضررين من فيضان النهر أكتوبر 2024.

وخلال الأعوام السبعة الأخيرة استفادت 92.325 أسرة متضررة من الفيضانات والعواصف من مساعدات عاجلة قدمتها المفوضية، تم في إطارها توزيع 3074 طنا من المواد الغذائية الأساسية، كما تم تقديم 15.869 وحدة إيواء مجهزة بالأغطية والأفرشة للأسر الأكثر تضررا.

مساعدة ضحايا الحرائق والمعوزين

وفي إطار مهامها الرسمية، تقدم المفوضية وبشكل استعجالي العون والمساعدة للمواطنين المحتاجين والمعوزين وضحايا الحرائق، وذلك بواسطة طلباتهم التي تصلها عبر السلطات الإدارية، وخلال الأعوام السبعة الأخيرة حصلت 26760 أسرة من ضحايا الحرائق والمعوزين على مساعدات غذائية بلغت في مجملها 2893 طنا من المواد الغذائية الأساسية شملت الأرز والسكر وزيت الطهي والتمور والمعجونات الغذائية.

برنامج دعم قرى الشريط الحدودي

كما أطلقت المفوضية شهر نوفمبر 2021، برنامجا يستهدف 272 قرية محاذية للشريط الحدودي في ولايات الحوض الشرقي والغربي ولعصابه وكيدي ماغا، استفادت منه أكثر من 30 ألف أسرة في قرى الشريط الحدودي، وقد تم رصد 400 مليون أوقية قديمة لتمويل تدخلات البرنامج في القرى الحدودية خلال سنة 2022 حيث حصلت 30666 أسرة في القرى المستهدفة في الولايات المذكورة، على 4599 طن من القمح بقيمة 849 مليون أوقية قديمة.

كما نفذت المفوضية في شهر أغسطس 2022 توزيعات غذائية خاصة بقرى الشريط الحدودي في ولاية الحوض الشرقي استفادت منها 4280 أسرة، وقد وصل مجموع المواد الغذائية التي تم توزيعها خلال هذه العملية 350 طنا من المواد الغذائية، كما حصل المواطنون العائدون من مالي على مساعدات غذائية، ووحدات إيواء مجهزة استفادت منها 600 أسرة، حصلت على سلات غذائية متنوعة بلغت قيمتها ما يناهز 17 مليون اوقية قديمة، وفي نوفمبر 2021 مولت المفوضية 82 مشروع مدرا للدخل لصالح التجمعات القروية، كما تم تقديم معونات غذائية لفائدة 20 ألف أسرة، وفتح 30 مركزا للتغذية للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات.

برنامج التغذية الجماعية

تنفذ المفوضية برنامجا للتغذية الجماعية يستهدف الأطفال دون الخامسة من العمر والنساء الحوامل والمرضعات، والذين تظهر عليهم أعراض سوء التغذية المتوسط، فبعد القيام بحملة تشخيص ميدانية للمستهدفين بالتعاون مع المصالح الصحية في جميع الولايات، يتم على أساس نتائج التشخيص فتح مراكز التغذية في المناطق المستهدفة، ويتم تزويد هذه المراكز بدقيق التغذية الغني بالفيتامينات والمكملات الغذائية، ويستفيد منه الأطفال في الأوساط الأكثر هشاشة المعرضون لمخاطر سوء التغذية.

سبع سنوات من العطاء
في خدمة الموريتانيين

بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب
فخامة رئيس الجمهورية
السيد محمد ولد الشيخ الغزواني

SNDP
الشركة الوطنية
لتوزيع الأسماك

الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك في أرقام

- 63/63 مقاطعة مشمولة
- 47 مركزاً للتوزيع
- 478 نقطة بيع
- 114 بلدية مشمولة
- 20 أوقية جديدة سعر الكغ المدعوم
- 1 159 موظفاً
- 27 500 أسرة مستفيدة يومياً
- 11 197 الكمية الموزعة في 2025 (طن)
- 165 000 مستفيداً يومياً
- كيلومتراً 597 130 قطعتها الأسطول في 2025

كلمة المدير العام

إلى فخامة رئيس الجمهورية،
تحية تقدير وإجلال...

بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب فخامتكم، تتقدم الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك إلى فخامتكم بأخلص التهاني وأصدق التبريكات، داعين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة وأنتم تنعمون بموفور الصحة والعافية، وأن يوفقكم في مواصلة مسيرة البناء والتنمية والإزدهار في وطننا العزيز.

تحت قيادتكم الرشيدة، تواصل موريتانيا بثبات مسيرتها نحو التنمية الشاملة، وترسيخ العدالة الإجتماعية، وتعزيز الأمن الغذائي.

وتفخر الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك بالمساهمة في تحقيق هذه الرؤية الوطنية، من خلال توفير أسماك طازجة وبأسعار مدعومة، لضمان وصولها إلى المواطنين في مختلف ربوع الوطن.

وفي هذا المقام السعيد، نجدد لفخامتكم ولحكومتكم الموقرة والشعب الموريتاني الكريم التزامنا بمواصلة أداء رسالتنا بكل مهنية ومسؤولية وإخلاص.

محمد ولد اشريف أحمد
المدير العام للشركة الوطنية لتوزيع الأسماك

رسالتنا

ضمان وصول الأسماك الطازجة وبسعر اجتماعي إلى جميع المواطنين في مختلف أنحاء الوطن، بما يساهم في الأمن الغذائي، والتضامن الوطني والرفاه الاجتماعي، وفقاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية.

www.sndp.mr | 45 25 40 60 | SNDP Mauritanie | نواكشوط - موريتانيا

نمو اقتصادي متصاعد وثقة تتعزز لدى الشركـــــاء الدوليـــــن

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

تؤدي المقدرات الاقتصادية الواعدة لموريتانيا دورا مهما في بلوغ الأهداف التنموية، ورفع معدل النمو عبر منحنى متصاعد سنويا، محققا مكاسب أفضل، وهو ما يجعل موريتانيا وجهة متزايدة الجاذبية للاستثمارات الدولية، ولاكتساب ثقة الشركاء.

ويقود التحول الهيكلي، دخول موريتانيا نادي الدول المصدرة للغاز مع انطلاق استغلال مشروع السلحفاة الكبرى آحميم، إلى جانب التوسع المتواصل في قطاع التعدين، والطفرة التي تشهدها القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري والاقتصاد الرقمي.

كما حققت موريتانيا إصلاحات اقتصادية ومالية على الصعيد الخارجي، كتخفيف الأعباء المالية للديون وإلغاء بعضها، وتحسين فرص الحصول على التمويلات الدولية.

قوة الأداء

في الوقت الراهن يواصل الاقتصاد الوطني قدرته على الصمود، حيث يتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 4% سنة 2025 إلى 5.5% سنة 2026، آخذا في الحسبان المستجدات الاقتصادية الدولية.

وهذا النمو الاقتصادي الوطني مدعوم بالقطاع الاستخراجي، إلى جانب الأداء الجيد للقطاعات الأخرى، وخاصة قطاع الإنشاءات، بفضل المشاريع المنفذة في إطار برنامج تنمية مدينة نواكشوط في نسختيه الأولى والثانية بغلاف مالي قدره 50 مليونا و100 مليار أوقية قديمة، والبرنامج الاستعجالي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية في 11 ولاية داخلية، الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني شهر نوفمبر الماضي بغلاف مالي يبلغ حوالي 270 مليار أوقية قديمة، بهدف تحسين الظروف المعيشية، وتوفير المياه والكهرباء، وفك العزلة، وتعزيز خدمات التعليم والصحة.

كما تجلى أداء الاقتصاد في البرامج التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة آثار الظرفية الاقتصادية الدولية على الفئات الهشة، من خلال إطلاق برنامج "عون" لدعم أكثر من مليوني مواطن من الأسر الأقل دخلا، بغلاف مالي يبلغ 1.2 مليار أوقية جديدة.

كسب ثقة الشركاء

وتجسدت الثقة المتجددة للشركاء الدوليين بموريتانيا في حجم التمويلات الموجهة لموريتانيا، حيث خصص البنك الإفريقي للتنمية، مثلا، نحو 659 مليون دولار أمريكي خلال الفترة الأخيرة، كما أطلق البنك الدولي إطارًا استراتيجيًا جديدًا للفترة 2026-2030 يركز على دعم التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وفي السياق ذاته، تنظم مؤسسات مالية كبرى، لقاءات اقتصادية في نواكشوط لتعزيز الشراكات الاستثمارية والتكامل الصناعي، بينما وسعت شركات دولية، أنشطتها في مجال الاستكشاف البحري.

غير أن بلوغ الهدف الذي رسمته موريتانيا بالانتقال إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بحلول عام 2050 يظل رهينًا بتسريع وتيرة

التنويع الاقتصادي.

وخلال العقدين الماضيين، سجل الاقتصاد الموريتاني معدل نمو سنوي متوسط بلغ 3.5%. وسيظل الحفاظ على هذا المسار مرتبطًا بقدرة البلاد على توسيع قاعدتها الإنتاجية ورفع نسبة المشاركة في سوق العمل.

مقومات النهوض

وتتوفر فرص واعدة في قطاعات مكملة للصناعات الاستخراجية، مثل الزراعة، والصيد البحري، والطاقة، والاقتصاد الرقمي، بما يسمح بتنويع مصادر النمو وتعزيز القيمة المضافة.

كما تمتلك موريتانيا مقومات كبيرة لإنجاح تحولها الاقتصادي، من خلال استثمار ثرواتها المعدنية، وتحويل وفرة الطاقة الشمسية إلى مصدر تنافسي للطاقة، وتطوير الأراضي الزراعية ضمن سلاسل إنتاج غذائي حديثة، والاستفادة من البنية الرقمية لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة.

وبدعم من البنك الدولي، تنفذ الحكومة إصلاحات تستهدف تعزيز تعبئة الموارد الوطنية، عبر توسيع الوعاء الضريبي، وترشيد النفقات الضريبية، وتسريع رقمنة الاقتصاد وإدماج القطاع غير المصنف في الدورة الاقتصادية الرسمية.

كما تعمل السلطات على تطوير سوق رأس المال الوطني، من خلال إطلاق بورصة نواكشوط والصندوق الموريتاني للضمان، إلى جانب السعي للحصول على تصنيف ائتماني سيادي يتيح للبلاد الولوج إلى أسواق المال الدولية.

كما أسهم قانون الاستثمار الجديد، الذي اعتمد سنة 2025، في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي بلغت 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استمرار أهمية مساهمة الجالية الموريتانية في الخارج في تعبئة الموارد المالية.

ولضمان تمويل المشاريع الكبرى، يجري العمل على تعزيز الموارد الداخلية، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل آليات التمويل المناخي لاستقطاب الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقات المتجددة، والغاز الطبيعي، والهيدروجين الأخضر، إلى جانب تنويع الشراكات مع البلدان الصاعدة، والمؤسسات الإقليمية والتمويل الإسلامي.

قطاعات واعدة

ومن أهم القطاعات الواعدة، قطاع الطاقة، حيث يمثل إنتاج الغاز الطبيعي نقطة تحول استراتيجية، ليس فقط من خلال زيادة الصادرات والإيرادات العمومية، وإنما أيضا عبر جذب استثمارات جديدة في الصناعات المرتبطة بالطاقة، إلى جانب مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة التي تضع موريتانيا ضمن الدول الواعدة في مجال الطاقة النظيفة.

وفي قطاع التعدين يشهد الحديد والذهب والنحاس والمعادن الأخرى توسعا في الإنتاج والاستكشاف، بما يعزز مساهمة

القطاع في النمو الاقتصادي والصادرات.

وفي مجالي الزراعة والتنمية الحيوانية، فإن الاستثمار في استصلاح الأراضي، وتطوير الري، وتحسين السلالات الحيوانية، والصناعات الغذائية، يشكل ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على الواردات، وخلق فرص عمل مستدامة.

أما على مستوى تحسن مناخ الاستثمار فقد أسهمت الإصلاحات الحكومية في تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، وتحسين بيئة الأعمال، وهو ما انعكس في تنامي اهتمام المستثمرين والشركاء الدوليين لموريتانيا، باعتبارها وجهة استثمارية واعدة في غرب إفريقيا.

وفي ما يخص التحول الرقمي، فإنه ورغم أهمية الاستثمار في البنية التحتية، فإن الركيزة الأساسية للتحول الرقمي في موريتانيا تظل رأس المال البشري.

فقد أدركت الدولة أن السيادة التكنولوجية والنمو الاقتصادي لا يمكن استيرادهما، وإنما يصنعان من خلال الاستثمار في الكفاءات الوطنية، وهو ما جعل التعليم العالي في صدارة أولويات هذه المرحلة.

وقد بدأت نتائج هذه السياسة تظهر بوضوح؛ إذ يقدر حجم الاقتصاد الرقمي الموريتاني بنحو 400 مليون دولار، ويوفر ما يقارب 15 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما يشهد قطاع الشركات الناشئة نموًا متسارعًا، مع وجود أكثر من 100 شركة ناشئة، نجح عدد منها في استقطاب تمويلات مهمة لتطوير حلول مبتكرة في مجالات التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا التعليمية، والتجارة الإلكترونية.

وامتد أثر الرقمنة كذلك إلى القطاعات التقليدية، وعلى

رأسها القطاع المصرفي، الذي يشهد تحديثًا متسارعًا بفضل انتشار حلول الدفع عبر الهاتف المحمول، الأمر الذي يسهم في توسيع الولوج إلى الخدمات المالية لفئات متزايدة من السكان، في ظل مجتمع يزداد ارتباطًا بالتكنولوجيا الرقمية.

ختاما

تبدو آفاق الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة واعدة في ظل دخول البلاد مرحلة جديدة من النمو، مدفوعة باستغلال الموارد الغازية والتعدينية، وتنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري.

كما تعززت الإصلاحات الاقتصادية وتحسن مناخ الأعمال وزادت ثقة الشركاء والمؤسسات المالية والمستثمرين الدوليين فرص تحقيق نمو أكثر استدامة وتنويعًا.

ومع مواصلة الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، تمتلك موريتانيا مقومات التحول إلى اقتصاد أكثر تنافسية وقدرة على خلق الثروة وفرص العمل، بما ينعكس إيجابًا على التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وفي المقابل، فإن الحفاظ على هذا المسار الإيجابي يظل رهينًا بعدة تحديات، أبرزها تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وترسيخ الحوكمة والشفافية، وتطوير البنية التحتية، ورفع جودة التعليم والتكوين المهني، وتحويل عائدات الموارد الطبيعية إلى استثمارات منتجة تحقق التنمية الشاملة.

وبذلك، فإن السنوات المقبلة قد تمثل بداية مرحلة اقتصادية جديدة لموريتانيا، عنوانها الانتقال من اقتصاد قائم على استخراج الموارد إلى اقتصاد متنوع يقوده الاستثمار والإنتاج والقيمة المضافة، بما يعزز النمو المستدام، ويرفع مستويات التشغيل والدخل، ويكرس مكانة البلاد كشريك اقتصادي موثوق وجاذب لرؤوس الأموال الإقليمية والدولية.

الموريتانية للعقارات
EL Mouritaniya Lil Agharat

تهنـــئة

يتقدم المدير العام **للشركة الوطنية -الموريتانية للعقارات، السيد محمد ولد أحمد محمود،** أصالةً عن نفسه ونيابةً عن كافة عمال الشركة، بأحر التهاني وأصدق التبريكات إلى فخامة رئيس الجمهورية،

السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيبه رئيسًا للجمهورية.

سائلين المولى عز وجل أن يديم على فخامته موفور الصحة والعافية، وأن يوفقه لمواصلة قيادة البلاد نحو مزيد من التقدم والازدهار والرخاء، وأن يحفظ موريتانيا وشعبها، ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

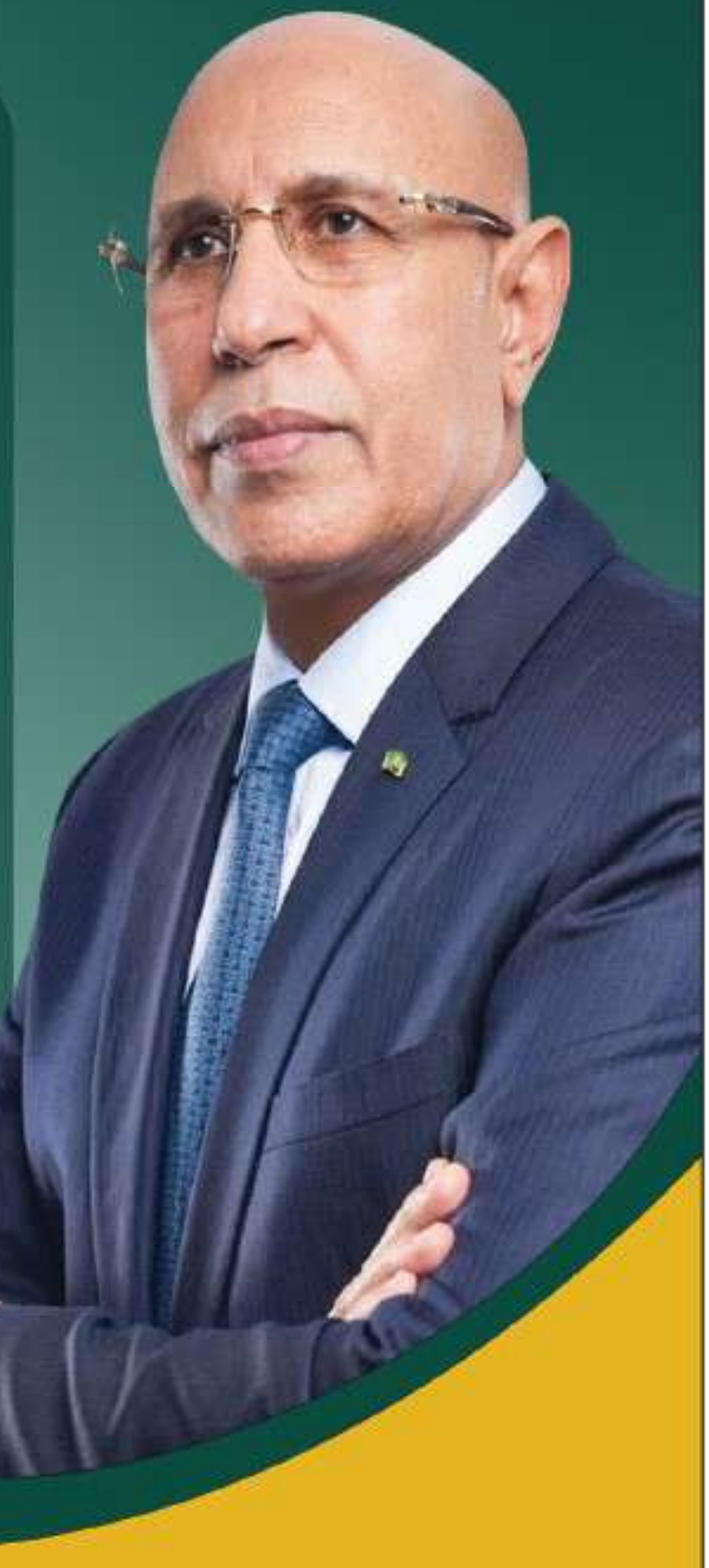

مدن تتطور: تريح المقيم وتعجب الزائر

إعداد/ أحمدو ولد آكاه

في العدد الـ 71 من مجلة «الشعب» الشهرية المخصص للذكرى السابعة لتنصيب رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تتناول هذه الورقة بعض جوانب التطور الذي حصل في مجال التنمية، من خلال برنامج تنمية مدينة نواكشوط الذي باتت مرحلته الثانية على الأبواب.
وكما كان فخامة رئيس الجمهورية مهتما بتنفيذ مكونات النسخة الأولى من برنامج تنمية مدينة نواكشوط، من خلال المتابعة الدقيقة لجميع مراحله، فإنه مهتم كذلك بمتابعة النسخة الثانية منه، وكانت الحكومة مواكبة لهذه المراحل من أجل تجسيدها على أرض الواقع بعناية فائقة من طرف معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي.

ولمقاربة هذا الموضوع سيدور الحديث هنا حول النقاط التالية:

- برنامج تنمية مدينة نواكشوط (رقم 1)
- برنامج تنمية مدينة نواكشوط (رقم 2)
- تقييم إيجابي للنسخة الأولى من البرنامج والأمل سيد الموقف في النسخة الثانية، وذلك على النحو التالي:

أولا:

برنامج تنمية مدينة نواكشوط (رقم 1)

صادق مجلس الوزراء في الـ 14 نوفمبر 2024 على بيان يتعلق بالبرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط تحت رئاسة صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية.

وبعد ذلك في الـ 20 من يناير 2025 أشرف رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على انطلاق البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط، وجاء هذا البرنامج الاستعجالي المندمج، الذي تم إعداده بتعليمات من فخامة الرئيس طبقا لالتزاماته في برنامجه الانتخابي "طموحي للوطن"،

الشبـــاب والنســـاء .. تمكيـــن وتشغيـــل

إعداد: صمب الداه السالك

شهدت موريتانيا منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني سدة الحكم سنة 2019 إلى اليوم، تحولات نوعية في شتى المجالات.

وكان لمجالات الشباب والنساء والتمكين والتشغيل والرياضة والعدالة الاجتماعية نصيب من هذا التطور حيث تم توسيع فرص العمل وتعزيز حضور المرأة في مراكز صنع القرار ودعم الفئات الهشة عبر مشاريع تنموية كبرى.

وعلى نطاق واسع، شهدت البلاد إنجازات هامة وبرامج واسعة النطاق استهدفت تمكين الشباب والنساء في مختلف المجالات بدءا من الإصلاحات المؤسسية وتوسيع المشاركة السياسية إلى برامج التمويل والتشريع.

وتم في هذا الإطار إنشاء وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية وتوفير أكثر من 35 ألف فرصة عمل بين عامي 2024 ومنتصف 2026.

وسنتطرق بالتفصيل إلى الإنجازات التي تحققت في المجالات المذكورة أعلاه وذلك منذ تاريخ تنصيب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني رئيسا للبلاد سنة 2019 إلى اليوم.

أولا: إنجازات في مجال الشباب

شهد قطاع الشباب في موريتانيا منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني سدة الحكم تطورا ملموسا عبر استراتيجيات مندمجة تشمل التعليم والتشغيل والرياضة والمشاركة السياسية.

وتبرز الإنجازات في المجالات التالية:

- التمكين الاقتصادي والتشغيل: إطلاق حزم متكاملة من برامج التشغيل وريادة الأعمال من خلال مشاريع مدرة للدخل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن اكتتاب الآلاف في قطاعات

الوظيفة العمومية والتعليم والصحة.

- إصلاح التعليم والتكوين: رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني لربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل وإطلاق المنصة الرقمية «مرشد» لتسهيل ولوج الشباب لفرص العمل المتاحة.

- البنية التحتية الرياضية: إطلاق برامج «تشييد 100 ملعب» في العاصمة انواكشوط والولايات الداخلية وإنشاء دور الشباب وقاعات رياضية متعددة الاستخدامات لتوفير فضاءات آمنة وتطوير الأنشطة الثقافية.

- التمثيل السياسي: دعم إشراك الشباب في المجالس المنتخبة والبرلمان وتقديم منح ودعم مالي للجمعيات والمنظمات الشبابية.

- التنقيب والتعدين: توفير آلاف فرص العمل للشباب في مجال التعدين الأهلي.

- وضع إطار قانوني للعمل التطوعي لدمج الشباب بفعالية في مشاريع التنمية المحلية والوطنية.

- دمج العاطلين عن العمل: تخصيص ميزانية ضخمة لتكوين وإدماج الشباب المتسربين من المدارس والعاطلين عن العمل في الأسواق المهنية

- المدرسة الجمهورية: إرساء دعائم المدرسة الجمهورية لضمان تكافؤ الفرص بين الشباب مع بناء مئات الفصول الدراسية واكتتاب آلاف المدرسين الجدد.

ثانيا: إنجازات تحققت للنساء

حققت المرأة الموريتانية في السنوات السبع الأخيرة مكاسب كبيرة وذلك في مجالات القيادة وصنع القرار حيث تولت مناصب عليا كحقائب وزارية هامة وإدارات عامة.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي تم تمويل أكثر من 11 ألف نشاط مدر للدخل وإطلاق «البرنامج الوطني لتمكين المرأة».

وتتجلى أبرز هذه الانجازات في النقاط التالية:

- المشاركة السياسية وصناعة القرار: تعزيز حضور المرأة في مراكز القيادة حيث وصلت نسبتهن إلى نحو 20 في المائة في الحكومة والبرلمان مع شغل نساء لمناصب هامة في السلك الدبلوماسي وإدارة مؤسسات عمومية كبرى ووصول عدد معتبر منهن إلى مناصب العمد ورئاسة المجالس الجهوية.
- الحماية الاجتماعية والتمكين الريفي: لعبت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء « التآزر» دورا محوريا في دعم النساء معيلات الأسر عبر تمويل آلاف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الصغرى وتوزيع التحويلات النقدية.
- التعليم والتكوين: استفادت أكثر من 610000 إمرأة من خدمات التعليم قبل المدرسي لأطفالهن مع تلقي قرابة 8000 فتاة تكوينا مهنيا يعزز اندماجهن في سوق العمل.
- المشاريع المدرة للدخل: تم تمويل 11000نشاط مدر للدخل لدعم التعاونيات النسوية على عموم تراب الوطن.
- الحماية الاجتماعية: استفادت أكثر من 31000 امرأة من ذوات الإعاقة من برامج الدعم والرعاية الاجتماعية.
- الترقية الحقوقية والقانونية: تأسيس المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة وتعزيز الآليات الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة إلى جانب إطلاق حملات كبرى لتشجيع ولوج النساء إلى مختلف المجالات المهنية بما في ذلك السلك القضائي والأمني.

إنجازات في مجالي التمكين والتشغيل

مع وصول فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إلى سدة الحكم سنة 2019 برزت مقاربة مختلفة عن سابقاتها تقوم

على معالجة آثار التهميش عبر إجراءات استثنائية إلى بناء مجتمع تكون فيه الكفاءة والتعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي هي أدوات الارتقاء الاجتماعي.
واتخذت هذه الفكرة من أجل تكافؤ الفرص حتى يصبح جميع المواطنين قادرين على المنافسة في ظل دولة القانون.
وقد تجسدت هذه الرؤية في توسيع برامج الحماية الاجتماعية التي تنفذها الدولة والتي أصبحت أحد أهم أدوات السياسة الاجتماعية؛ فقد توسعت برامج التحويلات النقدية ودعم الأسر الهشة والتأمين الصحي وتمويل الأنشطة المدرة للدخل؛ والاستثمار في التعليم المدرسي الجمهوري الذي مكن من إنتاج جيل التميز والتكوين المهني الذي مكن مئات الآلاف من الأسر من تحسين ظروفها المعيشية.
وشهدت السنوات الأخيرة توسعا في الاستثمار ات العمومية الموجهة إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الأقل حظا.
وفي مجال المشاركة في إدارة الشأن العام فقد اتجهت الدولة إلى توسيع حضور الكفاءات الوطنية من مختلف المكونات الاجتماعية في الحكومة والإدارة والمؤسسات العمومية والسلطات الإدارية المستقلة والسلك الدبلوماسي.
وفي هذا الإطار يتنزل النسق الجديد لتنفيذ المسابقات الوطنية المتسم بشفافية أفرزت تنوعا مشهودا والترسيخ الفعلي للمسار الرقمي الذي يعد اليوم رافعة أساسية.
ولقد تجسدت الإنجازات التي تحققت لقطاعي التمكين والتشغيل في مايلي:

أولا: مجال التمكين

حقق رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إنجازات ملموسة في مجالات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في موريتانيا شملت قطاعات من ضمنها :

* التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة:

- مشاريع التآزر: عبر المندوبية العامة للتضامن (التآزر) حيث تم تنفيذ برامج واسعة النطاق شملت تمويل آلاف الأنشطة المدرة للدخل، وقد تجاوزت استثمارات التآزر 249 مليار أوقية قديمة لخدمة الفئات الهشة.
- الدعم النقدي: إطلاق برامج واسعة للتحويلات النقدية مثل: برنامج «عون» الاستثنائي الذي يستفيد منه أكثر من 352 ألف أسرة متعففة.
- وزارة تمكين الشباب: تم تغيير مسمى قطاع الشباب ليركز على التمكين حيث وفرت الحكومة آلاف فرص العمل الميدانية.
- برامج التكوين والتمويل: إطلاق مشاريع طموحة مثل «مشروعي مستقبلي» لدعم ريادة الأعمال ومساعدة الشباب على تأسيس مشاريع خاصة بهم.

* تمكين المرأة والتعليم:

- المدرسة الجمهورية: أرسى فخامة الرئيس المدرسة الجمهورية لضمان تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية.
- المرأة الموريتانية: تم تنفيذ برامج موسعة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ودعم تمدرس الفتيات وتسهيل حصولهن على خدمات الصحة الإنجابية.

* التمكين الاقتصادي والتنموي:

- شهدت البلاد نموا اقتصاديا مع اتساع ملحوظ في مشاريع البنية التحتية في المناطق الأقل حظا لتقليص الفوارق الاجتماعية.
- تم تعزيز حضور الكفاءات الوطنية من مختلف المكونات الاجتماعية في الإدارة والحكومة.

ثانيا: مجال التشغيل

شهد قطاع التشغيل في عهد رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إطلاق برامج «تشغيل» وريادة الأعمال وخلق آلاف فرص العمل المباشر وغير المباشر وتم اكتتاب موظفين في القطاع العام وتطوير التكوين المهني؛ كما ساهم قطاع التنقيب التقليدي عن الذهب وحده في توفير نحو 15 ألف وظيفة مباشرة.

ومن أبرز ما تحقق في مجال التشغيل وتطوير الكفاءات مايلي:

- تطوير منصة التشغيل: أطلقت الوكالة الوطنية للتشغيل «تشغيل» لتسهيل ربط الباحثين عن عمل بأصحاب الشركات كما ساهمت الوكالة أيضا في توفير آلاف فرص العمل والتدريب.
- اكتتاب القطاع العام: تم اكتتاب آلاف الموظفين الجدد خاصة في قطاعي التعليم لتعزيز «المدرسة الجمهورية» والصحة.
- التنقيب الأهلي: أدى افتتاح مجال التنقيب التقليدي عن الذهب إلى امتصاص البطالة وتشغيل عشرات الآلاف من الشباب الموريتاني.
- برامج التمويل الإسلامي:تم إطلاق برامج تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي مثل (المرابحة)، بالإضافة إلى برامج دعم المبادرات الشبابية والنسائية.
- دعم ريادة الأعمال: تم تخصيص مليارات الأوقية لتمويل وتكوين عشرات الآلاف من الشباب عبر برامج تستهدف الفئات العاطلة والمتسربة من التعليم.
- اتفاقيات الشراكة: وقعت الحكومة اتفاقيات مع الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين لدمج الخريجين في القطاع الخاص إلى جانب برامج تهدف إلى دعم «مرتنة الوظائف» أي (إعطاء الأولوية للعمالة المحلية).

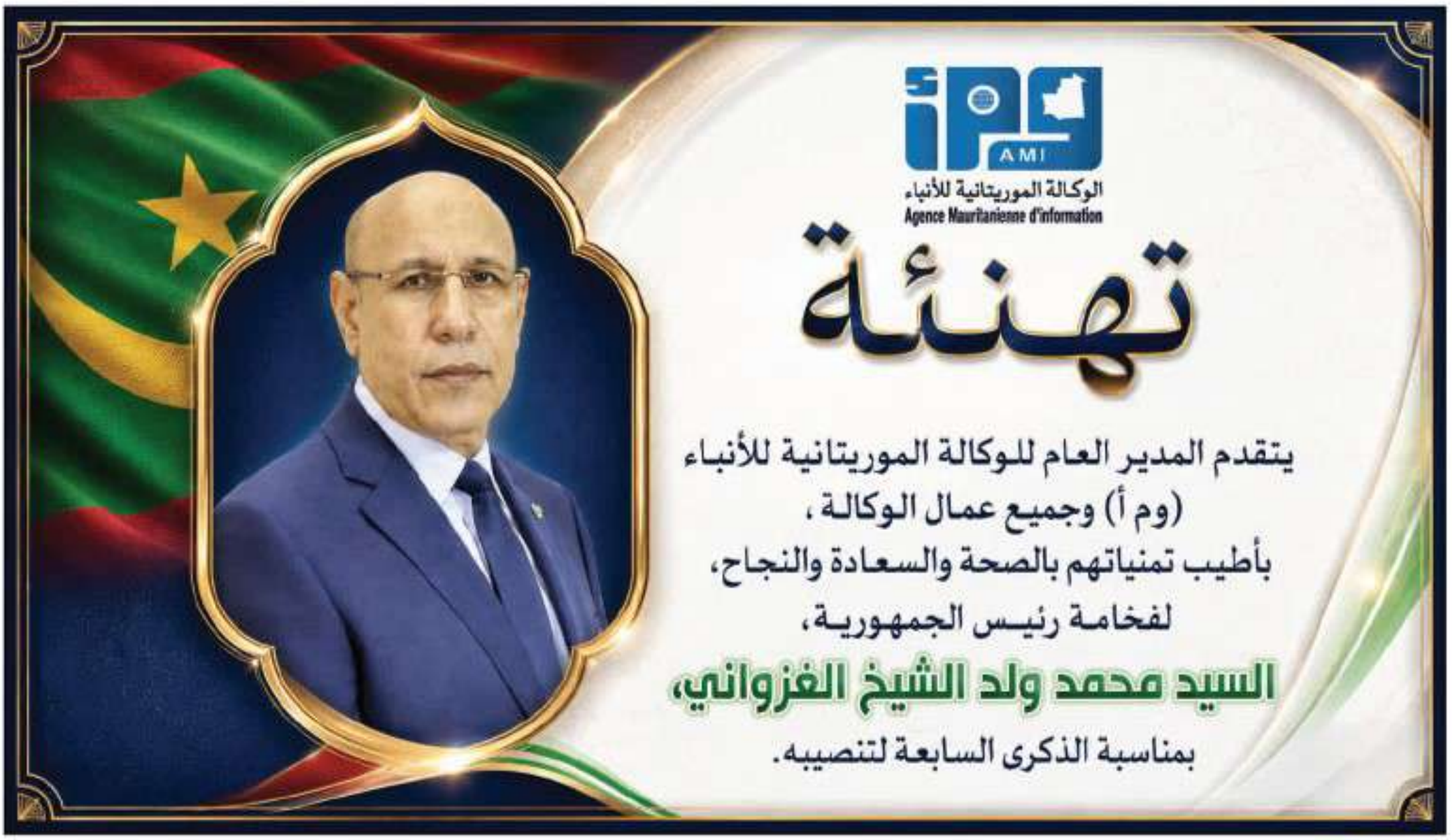

الشركة الموريتانية للبريد (موريبوصت)

موريبوصت
MAURIPOST

تهنئـــة

يتقدم المدير العام **للشركة الموريتانية للبريد (موريبوصت) السيد علي الحسين عيسى** أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة عمال الشركة بأحر التهانئ إلى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية **السيد محمد ولد الشيخ الغزواني** بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيبه رئيسا للجمهورية راجيا من المولى عز وجل ان يديم على فخامته الصحة والسعادة وان يوفقه في قيادة البلاد نحو مزيد من التقدم والازدهار وان يحفظ موريتانيا وشعبها ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

موريبوصت في أرقام من 2021 إلى 2024

الملاحظات	السنوات	الحصيلة
ما بين 2021 و2024 تضاعف رقم الأعمال ثلاث مرات	أرباح 2022	12 158 668,94
	أرباح 2023	226 695 073,12
	أرباح 2024	28 178 951,73
	رقم الأعمال لسنة 2021	6 592 284
	رقم الأعمال لسنة 2024	193 832 483
	تسديد الديون المتأخرة لما قبل 2021	143 931 279,99
	اقتناء منصة للدفع الالكتروني	مليون دولار
	اقتناء نظام مصرفي مركزي متكامل	مليون و900 ألف يورو

مؤشرات التحسن من 2021 إلى 2024

ودائع الزبناء	% 25
عدد الحسابات لدى مركز الشيكات البريدية	% 31
عدد الحسابات لدى شباك الادخار	% 10
عدد الحسابات الرقمية	% 144
رقم الأعمال	تضاعف ثلاث مرات
القروض الميسرة للزبناء	% 17
تقديم الراتب المجاني للزبناء	% 80

الآفـاق

★ تحويل مركز الشيكات البريدية إلى بنك بريدي
★ تثمين الممتلكات العقارية ببناء برجين في مقرالإدارات الفنية قبالة ساحة الحرية

موريتانيا.. صوتُ وازن في الساحة الدولية

سبع سنوات من الدبلوماسية النشطة والحضور المتنامي

بقلم: سيدي مرب

بفضل دبلوماسية تقوم على الحوار والتوازن والانفتاح، عززت موريتانيا حضورها بشكل لافت في الساحة الدولية خلال السنوات السبع الماضية. فمن الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة، مروراً بالمنتديات الاقتصادية الكبرى والمؤتمرات الدولية حول المناخ، استطاعت البلاد أن ترسخ موقعها تدريجياً كشريك موثوق، وصوت مسموع، ومحور ملتزم بالقضايا الإقليمية والدولية الكبرى.

فمنذ تنصيب فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في الأول من أغسطس 2019، شهد الحضور الدبلوماسي الموريتاني ديناميكية جديدة عززت مكانة البلاد داخل المحافل الدولية.

ودون التخلي عن ثوابت سياستها الخارجية، القائمة على احترام سيادة الدول والقانون الدولي، اختارت موريتانيا نهجاً يرتكز على الحوار والتعددية والتنسيق مع مختلف الشركاء من أجل مواجهة التحديات المشتركة. وقد مكنها هذا الخيار من تعزيز حضورها ومصداقيتها، وترسيخ موقعها ضمن أهم المنظمات والهيئات الدولية.

دبلوماسية قائمة على التوافق والانفتاح

تميز الأداء الدبلوماسي الموريتاني خلال السنوات الأخيرة بالثبات والاعتدال، في ظل سياق إقليمي ودولي اتسم بتعقيدات أمنية وتحولات جيوسياسية متسارعة.

فقد راهنت موريتانيا على الحوار والتشاور بوصفهما السبيل الأمثل لمعالجة الأزمات وبناء شراكات متوازنة. وهو ما مكنها من تطوير علاقات بناءة مع مختلف شركائها في إفريقيا والعالم العربي وأوروبا وآسيا وأمريكا، مع

الحفاظ على سياسة خارجية تقوم على احترام القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد انعكس هذا النهج في تنامي حضور موريتانيا داخل المحافل الدولية، وفي تنامي الاهتمام بمواقفها بشأن القضايا المرتبطة بالسلم والأمن والتنمية والهجرة والتغير المناخي والأمن الغذائي.

ريادة إفريقية تترسخ

يعد الدور المتنامي لموريتانيا داخل المؤسسات الإفريقية أحد أبرز مؤشرات تطور حضورها الدبلوماسي. فبعد توليها الرئاسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس سنة 2020، اضطلعت موريتانيا بدور محوري في تعزيز التنسيق الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية والتنموية. وشكلت قمة نواكشوط المنعقدة في يونيو 2020 محطة مهمة، تم خلالها إطلاق «التحالف من أجل الساحل»، بهدف توحيد جهود الشركاء الدوليين حول مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكامة.

كما شكل تولي موريتانيا رئاسة الاتحاد الإفريقي سنة 2024 محطة تاريخية بارزة في مسار الدبلوماسية الوطنية، حيث أتاحت هذه المسؤولية للبلاد حمل قضايا القارة إلى صدارة النقاش الدولي، خاصة في مجالات السلم والأمن، والتكامل الاقتصادي، والأمن الغذائي، وتمويل التنمية، وإصلاح منظومة الحوكمة العالمية.

حضور متعزز داخل منظومة الأمم المتحدة

واصلت موريتانيا خلال هذه الفترة تعزيز حضورها داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث شكل انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2020-2022 اعترافاً دولياً بمكانتها وثقة المجتمع الدولي بها. كما عززت البلاد مشاركتها في عدد من الهيئات واللجان التابعة للأمم المتحدة، لاسيما تلك المرتبطة بحماية حقوق الإنسان ومكافحة أشكال التمييز، إلى جانب تطوير تعاونها مع مختلف الوكالات الأممية المتخصصة.

وقد شهدت الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تطوراً ملحوظاً، دعماً للسياسات الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

حضور مثمر في القمم الدولية الكبرى

خلال السنوات السبع الماضية، كثفت موريتانيا مشاركتها في أبرز المواعيد الدولية، حيث شارك فخامة رئيس الجمهورية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقمم الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

كما حضرت البلاد بفاعلية في قمم الشراكة الدولية، من قبيل قمم

إفريقيا والاتحاد الأوروبي، والصين-إفريقيا، والولايات المتحدة-إفريقيا، وروسيا-إفريقيا، وإيطاليا-إفريقيا، وكوريا-إفريقيا.

وقد أسهم هذا الحضور المنتظم في تعزيز موقع موريتانيا داخل منظومة العلاقات الدولية، وفتح قنوات مباشرة للحوار مع مختلف القوى والشركاء الدوليين.

الدبلوماسية الاقتصادية.. من الحضور إلى التأثير

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة أحد المحاور الأساسية للعمل الخارجي الموريتاني، من خلال السعي إلى استقطاب الاستثمارات وتعزيز الشراكات والتمويلات الدولية.

وفي هذا الإطار، عززت موريتانيا حضورها داخل المؤسسات المالية الدولية والإفريقية، من خلال مشاركتها الفاعلة في أعمال البنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، حيث بات لها حضور متزايد في دوائر صنع القرار.

وقد تجسد هذا الحضور بشكل بارز خلال الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية سنة 2026، حين تولت موريتانيا رئاسة مجالس محافظي البنك وصندوق التنمية الإفريقي.

كما شكل انتخاب الموريتاني سيدي ولد التاه رئيساً لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية محطة مفصلية في مسار الحضور الدولي للبلاد،

باعتباره أول موريتاني يتولى قيادة هذه المؤسسة المالية القارية الكبرى، وهو ما يعكس مستوى الثقة التي تحظى بها موريتانيا داخل القارة الإفريقية.

وفي السياق ذاته، تعكس ترشيحات موريتانيا لتولي مناصب قيادية في المنظمات الدولية، ومن بينها منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومنصب الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، تطلع البلاد إلى الإسهام بشكل أكبر في إدارة المؤسسات متعددة الأطراف وتعزيز حضورها في فضاءات القرار الدولي.

موريتانيا.. فاعل صاعد في مجال التحول الطاقوي

ساهمت الاكتشافات الغازية والإمكانات الكبيرة التي تزخر بها موريتانيا في مجال الطاقات المتجددة في تعزيز جاذبية البلاد على المستوى الدولي.

وباتت موريتانيا اليوم حاضرة في كبرى المؤتمرات الدولية المرتبطة بالانتقال الطاقوي والهيدروجين الأخضر والعمل المناخي، حيث تقدم رؤيتها بشأن تطوير الطاقات النظيفة وتعزيز التنمية المستدامة.

كما فتحت هذه الديناميكية آفاقاً جديدة لإقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية ومستثمرين مهتمين بقطاع الطاقات المستقبلية.

صوت موريتانيا.. حضور متزايد وتأثير أكبر

لم تعد مشاركة موريتانيا في المحافل الدولية تقتصر على الحضور البروتوكولي، بل أصبحت البلاد تدريجياً طرفاً يحظى بالتقدير في عدد من الملفات الإقليمية والدولية الكبرى.

فاستقرارها في منطقة الساحل، ومقاربتها المتوازنة للقضايا الأمنية والهجرة، وانخراطها في جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم الإقليمي، كلها عوامل عززت مكانتها كشريك موثوق.

كما يعكس احتضان نواكشوط لعدد متزايد من المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية تحول العاصمة الموريتانية إلى فضاء للحوار حول القضايا الإفريقية والعالمية الكبرى.

البنك المركزي الموريتاني، في قلب التحول الاقتصادي الوطني

البنك المركزي الموريتاني
BANQUE CENTRALE DE MAURITANIE

في إطار تنفيذ التزامات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، يقود البنك المركزي الموريتاني منذ عام 2022 تحولاً عميقاً للنظام المالي الوطني: استقرار نقدي، متانة القطاع المصرفي، بنى تحتية من الجيل الجديد، شمول مالي في تقدم قوي؛ فالنتائج المحققة تضع موريتانيا اليوم في مصاف الاقتصادات الأكثر ديناميكية في المنطقة من حيث الإصلاحات المالية.

سياسة نقدية موثوقة وفعالة

يشكل تنفيذ سياسة نقدية نشطة الركيزة الأولى لهذا التحول، فبفضل عمليات السوق المفتوحة - التي تعني مجموعة كاملة من الأدوات التقليدية والإسلامية - وتشديد ممر أسعار الفائدة، تراجع التضخم من حوالي 12% في 2022 إلى قرابة 2% في نهاية 2025، مع الحفاظ على تمويل الاقتصاد؛ إذ سجل الائتمان الموجه للقطاع الخاص تقدماً بنحو 13% خلال سنة واحدة.

استندت هذه السياسة إلى تنسيق وثيق بين السلطات النقدية والمالية، وتواصل تعميق سوق سندات الخزينة من خلال إطالة آجال الاستحقاق السيادية وتقديم في الرصيد القائم بأكثر من 50% خلال سنة واحدة، مما يُرسي أسس منحنى لأسعار الفائدة المرجعية بالأوقية. وسيأتي الإطلاق القريب للسوق الثانوية للسندات العمومية ليستكمل هذا الصرح.

سوق صرف عصري، واحتياطيات في مستوى تاريخي

أدى إصلاح نظام الصرف، المرتكز على سوق بينية بنكية يعمل على منصة تداول تستجيب لأفضل الممارسات الدولية، إلى تحويل مشهد الصرف؛ أتمتة متابعة العمليات عبر منصة ASSARF، مواكبة البنوك في إقامة قاعات السوق، تكوين المتعاملين، وتقليص تدريجي لمستوى تدخل البنك المركزي.

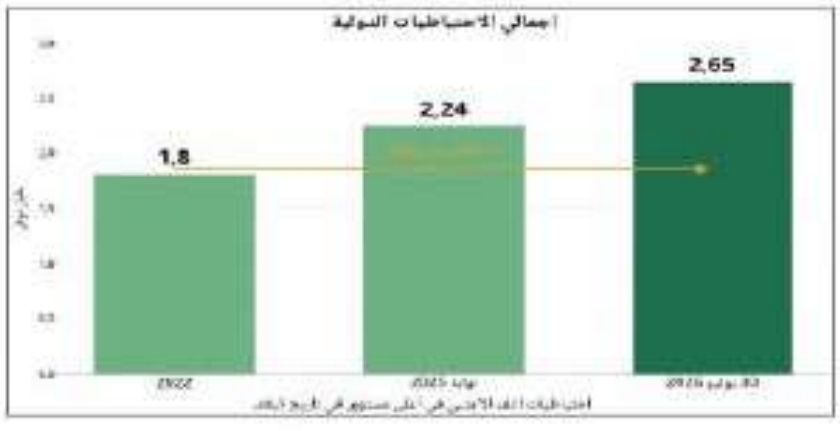

والنتائج كانت واضحة: بلغت الاحتياطيات الدولية الإجمالية 2,65 مليار دولار أمريكي في 30 يونيو 2026، مقابل نحو 1,8 مليار في 2022، ما يضمن تغطية تقارب 6,8 أشهر من الواردات، وهو مستوى تاريخي يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية. كما ولّدت الإدارة الصارمة للأصول الخارجية، القائمة على مبادئ الأمان والسيولة والمردودية، أكثر من 194 مليون دولار من الإيرادات خلال السنوات المالية 2022-2024.

قطاع مالي أكثر متانة، وإشراف من الجيل الجديد

شهدت الرقابة المصرفية تحولاً عميقاً من خلال نشر ست منصات رقمية تغطي بشكل خاص الكفالات المصرفية، والامتثال في مجال مكافحة غسل الأموال - المدعوم الآن بالذكاء الاصطناعي - والتصريحات الاحترازية، والائتمان، والرقابة الميدانية. وقد عززت متانة النظام كلا من تعميم معايير IFRS، ودمج توصيات بازل، ورفع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وإرساء عمليات تدقيق دولية؛ إذ ارتفعت الأموال الذاتية الصافية للبنوك بنسبة 43% خلال سنتين.

قطع توسيع نطاق الرقابة - ليشمل القطاع المالي غير المصرفي - مرحلةً رئيسية بعقد الملتقى العام للتأمين في ديسمبر 2025. وقد أفضت هذه اللقاءات الوطنية إلى اعتماد خارطة طريق للفترة 2026-2030 لإصلاح القطاع - تحديث الإطار التنظيمي، تعزيز الرقابة الاحترازية، تحسين الممارسات المهنية، وتوسيع التغطية التأمينية - عُهدت مهمة تنفيذها إلى لجنة قيادة مشتركة بين البنك المركزي والرابطة المهنية للمؤمّنين الموريتانيين.

بنى تحتية للدفع من الجيل الجديد

أحدث نشر نظام التداول الآلي ATS - الذي يجمع بين التسوية الإجمالية الفورية (RTGS) والمقاصة الآلية عن بُعد (ACH) - إلى جانب مستودع الأوراق المالية المركزي (CSD) ونظام Core Banking System، ثورة في معالجة المدفوعات بين البنوك. وأدى ربط هذه الأنظمة بشبكة SWIFT إلى أتمتة العديد من المسارات وتعزيز الأمان التشغيلي. وفي عام 2025، جاء إطار معياري لمراقبة أنظمة ووسائل الدفع، متوافق مع المعايير الدولية، ليستكمل هذا الصرح.

افتتاح المحافظ لورشة العمل التقنية حول المدفوعات الفورية الشاملة، بشراكة مع AfricaNenda

يقترن نظام الدفع الفوري (SPI) الوطني، الجاري إعداده، بتعزيز قدرات الفاعلين في المنظومة، كما تجسد ذلك في ورشة العمل التقنية المخصصة للمدفوعات الفورية الشاملة، المنظمة بشراكة مع الشبكة الإفريقية AfricaNenda؛ إذ تشكل المدفوعات الفورية رافعة أساسية للولوج والسرعة وخفض التكاليف لفائدة المواطنين والمؤسسات.

الشمول المالي، ثورة في خدمة المواطن

وهو التقدم الأكثر وضوحاً بالنسبة للسكان: ارتفع معدل الشمول المالي من 20,8% في 2022 إلى 55% في نهاية 2025، ومعدل شمول النساء من 15% إلى 33%. ويدعم من الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، والمدفوعات الرقمية، والتربية المالية، والتمويل الأخضر، تجسدت هذه الدينامية من خلال «حمايتي»، مركز معالجة شكاوى المستهلكين، وتطبيق MyBCM للتثقيف المالي بخمس لغات وطنية، وإطار وطني للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وسياسة الابتكار الخاصة بالبنك - DigiLab، والحاضنة التنظيمية (Sandbox)، وعلامة Label Fintech - التي أُطلقت في نوفمبر 2025 بدعم من البنك الأفريقي للتنمية.

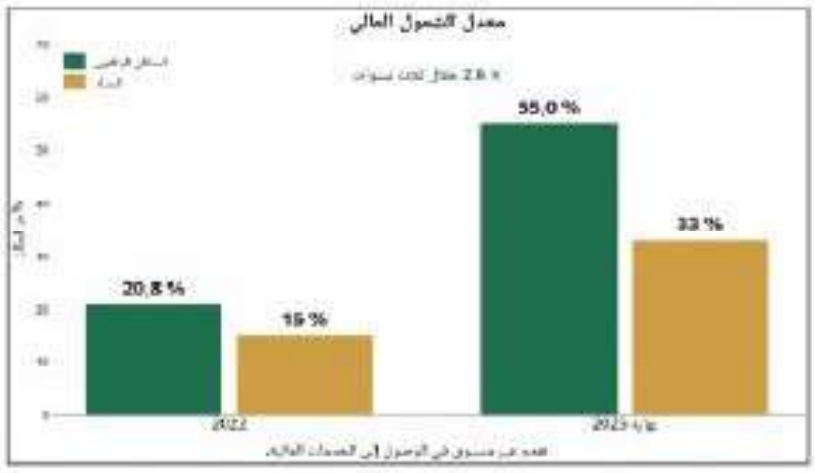

ابتكار نقدي حائز على جائزة دولية

يمتد إشعاع المؤسسة اليوم إلى ما وراء الحدود. فخلال المؤتمر الدولي لسك النقود والطباعة Mint & Print (MAP 2025)، المنعقد في إسطنبول، فاز البنك المركزي الموريتاني بجائزة الابتكار، تقديراً لمقاربته الرائدة في تحديث الأوراق النقدية في إطار التحضيرات للذكرى الخمسين لتأسيس الأوقية.

وتُعد التجربة الموريتانية - التي تمثلت في اختبار عدة ركائز لنفس الورقة النقدية، في المختبر وفي التداول الفعلي، مع مراعاة تفضيلات المستخدمين - مرجعاً يستشهد به اليوم خبراء صناعة الأوراق النقدية الدوليون.

البحث في خدمة التحول الاقتصادي

يستثمر البنك المركزي أيضاً في المعرفة من أجل التعزيز المستدام للقدرات الوطنية في مجال البحث الاقتصادي. فقد أصدر مركز دراسات الاقتصاد النقدي (CEEM)، الذي أُنشئ في أغسطس 2025، في أبريل 2026 العدد الأول من «دفاتر الدراسات في الاقتصاد النقدي»، وهي أول مجلة علمية في تاريخ المؤسسة، مدعومة بمجلس علمي دولي. ويشهد توقيع اتفاقية تعاون، في يوليو 2026، مع منصة CairnInfo، التي ستتولى نشر المجلة، على جودتها العلمية وإشعاعها الدولي. كما أنشأ المركز، بشراكة مع جامعة نواكشوط، كرسياً للاقتصاد النقدي مخصصاً للبحث والتكوين ودعم الطلبة والباحثين الشباب. وتُستكمل هذه الدينامية باتفاقيات علمية أُبرمت مع عدة مؤسسات وطنية ودولية.

التطلع إلى المستقبل: بورصة نواكشوط تدخل مرحلة التشغيل

دخل إنشاء بورصة نواكشوط مرحلة التشغيل الفعلي بعقد أول اجتماع لمجلس إدارة شركة بورصة نواكشوط (Bourse de Nouakchott SA) في 6 أبريل 2026، برئاسة المحافظ. ومدعومة بإطار قانوني متكامل وشراكات استراتيجية مع بورصة لندن للأوراق المالية وبورصة الدار البيضاء، ستشكل السوق المالية المرتقبة رافعة لتعبئة الادخار الوطني، وتمويل المؤسسات، وتعزيز شفافية النظام المالي.

يكتمل هذا المسار الطموح بنظام الدفع الفوري، واستكشاف عملة رقمية للبنك المركزي، والصيرفة المفتوحة (Open Banking)، وتطوير أدوات تغطية مخاطر الصرف. وتعكس كل هذه الأوراش قناعة راسخة تتمثل في: بناء نظام مالي حديث، شامل ومرن، في خدمة التنمية المستدامة لموريتانيا، تماشياً مع رؤية فخامة رئيس الجمهورية.

أول اجتماع لمجلس إدارة بورصة نواكشوط.

الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك

تهنئة

بتقدم المدير العام **للشركة الموريتانية لتسويق الأسماك** وكافة العاملين بها، بأحر التهاني وأطيب التبريكات إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد **محمد ولد الشيخ الغزواني**،بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيبه رئيسا للجمهورية متمنين له موفور الصحة والعافية، وللشعب الموريتاني بالتقدم والازدهار.

الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك هي مؤسسة ذات رأس مال مختلط، تحتفظ الدولة الموريتانية بنسبة سبعين في المائة (70) من أسهمها فيما تعود ملكية الثلاثين في المائة المتبقية (30) إلى الفاعلين الخصوصيين الوطنيين في مجال الصيد والبنوك الأولية الوطنية وذلك طبقا للإصلاحات الهيكلية 2011.
يقع المقر الرئيسي في مدينة انواذيبو، ولها ممثليتان إحداهما في نواكشوط والأخرى في لاسبلماس باسبانيا

المهـــام الرئيسيـــة:

لقد تم تأسيس الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بموجب المرسوم رقم 84/130 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1984م. وتتولى الشركة تسويق وتصدير المنتجات البحرية المجمدة المصطادة في المياه الموريتانية و الخاضعة لإلزامية التفريغ في الموانئ الوطنية، بالإضافة الى دقيق و زيوت الأسماك و كذلك أسماك السطح الصغيرة و ذلك بموجب المرسوم رقم 2017/027 الصادر بتاريخ 2017/03/06 و المتعلق بتسويق المنتجات البحرية الموجهة للتصدير و المعدل بالمرسوم رقم 2019/73، و خلال سنة 2025 تم اصدار مرسوم جديد رقم 133 تضمن توسيع نشاط الشركة ليشمل الاسماك الطازجة و الحية ، و طبقا للقوانين المنظمة لقطاع الصيد تعنى الشركة ب :

- تسويق وتصدير المنتجات البحرية
- تثمين وترقية المنتج وتحديد المنشأ ووسيلة الإنتاج
- ارجاع عائد الصادرات من العملات الصعبة

الأهـــداف العامة

- حماية الصيادين الموريتانيين خاصة التقليديين منهم من التغيرات السلبية لسوق الأسماك العالمية وترقية وتنمية الصيد التقليدي
- دعم مصالح (مصانع)التحويل وفقا للمعايير الدولية وتماشيا مع متطلبات السوق العالمية
- زيادة القيمة المضافة وتسهيل دخول عائدات الصيد في الدورة الاقتصادية الوطنية
- اقتطاع الرسوم الضريبية وشبه الضريبية
- تطوير خبرات وطنية في مجالات المعالجة والتسويق
- تقوية موقف الصيادين الموريتانيين ووحدتهم حيال الأسواق العالمية
- ضمان تسويق السمك الموريتاني بأفضل الأسعار

الآفاق المستقبليـــة لعام 2026

- تكثيف التدابير الرقابية والتفتيشية قبل وبعد مختلف العمليات من التفريغ مرورا بالمعالجة حتى التسديد للمنتجين
- زيادة أعداد المفتشين والمنقطين
- اعتماد مصنفين وطنيين للمنتوج في مصانع المعالجة وعلى متن البواخر
- السهر على التطبيق الصارم للمساطر الإجرائية حيال عمليات
- التصنيف والعد والوزن وضبط الجودة والشفافية في مختلف المراحل
- البحث عن أسواق جديدة
- انشاء نظام يسمح للمتعاملين مع المؤسسة بالقيام بعديد المهام عن بعد، من أجل توفير الوقت والاسراع في انجاز المهام عبر نظام امن
- تطبيق نظام العد الالي للمنتجات عند عمليات التفريغ والشحن من خلال اضافة تعريف للمنتجات عبر الية نظام التعريف الإلكتروني لكل منتج الرمز الشريطي Code barre

وتبقى الشركة الضامن الرئيسي لمصالح مختلف الشركاء في أكبر عملية تصدير دولية لأكثر من 65 دولة سنويا عبر مختلف قارات العالم.

الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، تسجل أعلى رقم صادرات منذ إنشائها 1984، أي 41 سنة من خلال عائدات من العملة الصعبة زادت على 801 مليون دولار امريكي سنة 2025. ومجلس الادارة والجمعية العامة للمساهمين تهنئ ادارة الشركة وعمالها.

مركزية شراء الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (كاميك)،

بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب فخامة رئيس الجمهورية بتقدم المدير العام **لمركزية شراء الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (كاميك)، الدكتور حماه الله الشيخ**، أصالةً عن نفسه ونيابةً عن كافة عمال المؤسسة، بأحر التهاني وأصدق التبريكات إلى فخامة رئيس الجمهورية **السيد محمد ولد الشيخ الغزواني**، وإلى الحكومة والشعب الموريتاني، بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب فخامته.

وتشكل هذه المناسبة الوطنية فرصةً للإشادة بما تحقق من إنجازات وإصلاحات تنموية شملت مختلف القطاعات، وخاصة القطاع الصحي، كما تؤكد كاميك اعتزازها بالمساهمة في تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية **«طموحي للوطن»، من خلال «إرساء نظام تموين آمن وفعّال، لضمان توفر الأدوية الأساسية والمنتجات الطبية عالية الجودة»**. وتجدد شركة كاميك التزامها بمواصلة الجهود في تعزيز الأمن الدوائي الوطني، وتطوير منظومة التموين والتخزين والتوزيع، وتقريب الخدمات الصحية من المواطنين عبر توسيع شبكة وكالاتها وتعزيز حضورها ليشمل، بالإضافة إلى عواصم الولايات، عدة مقاطعات على امتداد التراب الوطني.

جهة نواكشوط

إنجازات رائدة في التحول الحضري والتنمية المستدامة

01 إعداد مخططي التنمية المستدامة للفترتين 2020-2024 و2025-2029.

02 إنجاز 320 كلم من شبكات المياه، مع ربط 9000 أسرة بالشبكة، فيما تستهدف المرحلة الثالثة تزويد 12000 أسرة إضافية بالمياه الصالحة للشرب. كما توفر الجهة يوميا أكثر من 400 خزان مياه يستفيد منها 15000 سرة.

03 إعادة تأهيل وتجهيز 20 مؤسسة تعليمية، وإطلاق برنامج لتكوين 1500 شاب وشابة في المهن الواعدة.

04 التكفل بعلاج أكثر من 5600 مريض من الفئات الهشة، وتوفير الأدوية المجانية لـ1920 مريضاً بالأمراض المزمنة، وإجراء عمليات جراحية بالخارج لأكثر من (8 طفلا يعانون من تشوهات خلقية في القلب.

05 تنفيذ مشاريع للزراعة الحضرية، وتشجير طريق مطار أم التونسي بأكثر من 10000 شجرة على امتداد 27 كلم، واستصلاح 20 هكتارا من المزارع لفائدة 332 مستفيدا.

06 إعداد مخطط الحركية الحضرية إلى أفق 2040، وتجهيز 107 ملتقيات طرقية بإشارات ضوئية، منها 26 بنظام ذكي، وإنشاء خطين جديدين للنقل الحضري.

07 إنجاز 25 كلم من الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية باستخدام أكثر من 750 عمود إنارة، وتزويد عدد من المرافق العمومية بالطاقة النظيفة.

08 المساهمة في البرنامج الاستعجالي لتنمية نواكشوط من خلال: مشروع معلم "نصب الأمة" على مساحة 1.2 هكتار، وبارتفاع 65 مترا، وجسرين يربطان المدخل والمخرج، ومنصة علوية تسمح بإطلالة على المدينة، إضافة إلى تأهيل بحيرتي "الترحيل وتازا" وتحويلهما إلى فضاءات للنزهة.

شهادات وطنية ودولية..

سبع سنوات من الانفتاح والشراكة المثمرة

إعداد: محمد العتيق

سبع سنوات مرت من حكم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لا ينظر إليها كمجرد محطة زمنية من عمر هذه الدولة، بل فصلا كاملا تقاس فيه الوعود بما تحقق، وتختبر فيه الرؤى على أرض الواقع.

فعلى امتداد هذه السنوات، خاضت موريتانيا مسارا حافلا بالتحديات والرهانات، وبين ملفات الإصلاح، وتعزيز الاستقرار، وتطوير البنى التحتية، وإطلاق المشاريع التنموية، سعت البلاد إلى رسم ملامح مرحلة جديدة تتطلع إلى مستقبل أكثر ازدهارًا.

طيلة هذه السنوات السبع تواترت التصريحات من عدد من الشخصيات الدولية والوطنية مثمنة مسيرة التطوير والتحديث في البلاد، شهادات من شخصيات وازنة أشادت بتطور تحقق على عدة أصعدة.

الاستقرار والتهدئة عنوانا للمرحلة

في الأوساط السياسية الوطنية تعددت التصريحات والشهادات المثمنة لبرامج وسياسات ومواقف رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

فعلى امتداد السنوات السبع الأخيرة ومع حلول كل مناسبة عقدت ندوات عدة لبحث حصيلة الانجازات التي تحققت نظمتها أحزاب ومنظمات، مثل حزب الانصاف الذي تعددت ندواته وتظاهراته المنوه بما تحقق،

حيث أشاد رئيس الحزب السيد محمد ولد بلال مسعود، بما تحقق من إنجازات مهمة في عهد صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وأكد في أكثر من مناسبة أن موريتانيا شهدت نهضة شاملة من تكريس دولة القانون، وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، إلى إرساء اقتصاد شامل ومستدام.

وعقب لقاء خص به رئيس الجمهورية قادة المعارضة في الثالث عشر من يونيو الماضي، أدلى رئيس مؤسسة المعارضة الديمقراطية ورئيس حزب «تواصل»، السيد حمادي ولد سيد المختار، بتصريح قال فيه: «كان لقاؤنا مع رئيس الجمهورية لقاءً طويلاً ومفيداً، تطرقنا فيه لمختلف القضايا الوطنية الكبرى، وقد وجدنا لدى سيادة الرئيس صدراً رحباً واستعداداً كبيراً للاستماع لرؤية المعارضة وتقييمها للأوضاع العامة في البلاد بمسؤولية ونضج.»

ومن جانبه، ثمن رئيس قطب ائتلاف المعارضة الديمقراطية، السيد محمد ولد مولود، مبادرة رئيس الجمهورية بالدعوة إلى هذا اللقاء، معتبرا أنها

تشكل فرصة مهمة لتبادل الرؤى ووجهات النظر بشأن القضايا الاستراتيجية التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

وفي مقابلة مع الوكالة الموريتانية للأنباء، على خلفية لقاء رئيس الجمهورية بأحزاب الأغلبية قال رئيس حزب الإصلاح، السيد محمد أحمد سالم طالبنا، «أن هذه اللقاءات تمثل نهجا تشاوريا راسخا دأب فخامة رئيس الجمهورية على اعتماده منذ عام 2021، إبان جائحة كورونا، انطلاقا من قناعته بأن الأزمات الكبرى لا تفرق بين أغلبية ومعارضة ولا تحمل أي انتماء سياسي، بل تستوجب تضافر جهود الجميع»

وأوضح أن رئيس الجمهورية استعرض مع قادة أحزاب الأغلبية، مختلف التداعيات المترتبة بالأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات الأمنية الراهنة، مقدّمًا عرضا شفافا وشاملا للوضع العام، استند إلى الأرقام والمعطيات الدقيقة، مبرزا المخاطر والتحديات التي قد تواجه البلاد، على غرار ما تشهده دول عديدة حول العالم.

وبدوره ثمن صالح ولد حننا، رئيس حزب حاتم، عقب لقائه برئيس الجمهورية، سنة التشاور والانفتاح السياسي التي ينتهجها الرئيس. وأكد ولد حننا أن اللقاء كان مثمراً وتناول قضايا وطنية كبرى، مشيداً بالمناخ

السياسي القائم على التهدئة لتعزيز الاستقرار.

رؤساء وشخصيات دولية

في الخامس عشر من فبراير 2025 أشاد فخامة رئيس جمهورية كينيا السيد ويليام روتو، بالجهود الدؤوبة والصادقة التي بذلها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال رئاسته للاتحاد الإفريقي، وبقيادته النموذجية في خدمة القارة الإفريقية.

وقال السيد ويليام روتو في كلمته خلال قمة الاتحاد الإفريقي، «فخامة الرئيس، لقد دعمتم خلال رئاستكم للاتحاد السلام والأمن وأسهمتم في جعل صوت إفريقيا مسموعا على الساحة العالمية، كما أعطيتم الأولوية للتكامل الاقتصادي من خلال التركيز على منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وقد أرست جهودكم الدؤوبة الهادفة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والنهوض بمصالح إفريقيا، أساسا قويا لمستقبل القارة».

وتابع الرئيس الكيني قائلا: «فخامة الرئيس، لقد تشرفت بأن أتيحت لي الفرصة للعمل معكم جنبا إلى جنب ومع نظرائي رؤساء الدول الإفريقية ورئيس مجموعة البنك الدولي في دعم العملية الحادية والعشرين الهادفة إلى تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية والتي نجحت في جمع 100 مليار دولار من التمويل الميسر وهو الأعلى على الإطلاق، هذا الإنجاز سيعزز بشكل كبير تحقيق أولويات التنمية في القارة، كما سيعالج الثغرات المتعلقة بالبنية التحتية والبرامج الاجتماعية وسيدفع بعجلة التحول الاقتصادي بشكل أسرع نحو الأمام».

وخلال مؤتمر صحفي مشترك عقده رئيس الجمهورية مع نظيره الفرنسي ضمن

فعاليات الزيارة التي أداها فخامته لفرنسا في الخامس عشر ابريل 2026، ثمن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مواقف موريتانيا التي وصفها بالشريك الأساسي لفرنسا، سواء بحكم موقعها الجغرافي عند تقاطع العالم العربي وإفريقيا، أو من خلال ميزاتها المتعددة والمتمثلة في الاستقرار والحوار والسيادة. كما يتجلى هذا الدور في موقعها ضمن منطقة الساحل التي تشهد اضطرابات عميقة.

وفي هذا السياق، قال الرئيس الفرنسي

«أود هنا أن أشيد بكل تقدير، فخامة الرئيس، بجهودكم في هذا المجال. أمام الأزمات، وأمام الإرهاب، وأمام الاتجار غير المشروع والتأثيرات الخارجية التي تسعى إلى إضعاف الدول، فإننا نختار معا نهج الشراكة، واحترام السيادة، والعمل المشترك لدعم جهود دول المنطقة وتجنب مزيد من زعزعة الاستقرار».

وخلال لقاء جمع بين فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وفخامة الرئيس الألماني السيد فرانك فالتر شتاينماير، بالقصر الرئاسي في برلين، في الثامن من أكتوبر 2024 ، قدم الرئيس الألماني التهانئ لفخامة رئيس الجمهورية على نجاح وتطور التجربة الديمقراطية في موريتانيا، معلنا استعداد ألمانيا لمواصلة التعاون مع موريتانيا ودعم سياساتها، مشيدا بدور موريتانيا المحوري في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، ومهنئا فخامة رئيس الجمهورية على سياسة العناية بالشباب وأهمية هذه الفئة في البناء الوطني وخطورة عدم احتضانها؛ مؤكدا استعداد ألمانيا لمزيد من الدعم في مجال التكوين المهني لصالح بلادنا.

وعلى مستوى المنظمات والهيئات الدولية تعددت التصريحات والشهادات المثمنة لجهود فخامة رئيس الجمهورية لتحسين الأوضاع الصحية والاقتصادية في البلاد

ففي المجال الصحي أشاد مدير الصحة العالمية السيد «تيدروس أدهانوم غيبريسوس» بنجاح موريتانيا في القضاء على مرض الرمد الحبيبي، وبما قامت به من إجراءات لتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع غير المصنف، مما ساهم في توسيع

نطاق الاستفادة من الخدمات الصحية.

فعقب لقاء خصه به فخامة رئيس الجمهورية في الثالث عشر من شهر يوليو الماضي قال المسؤول الأممي «إن اللقاء كان فرصة لتهنئة فخامة رئيس الجمهورية، على ما تحقق من إنجازات في موريتانيا في مجال توفير التغطية الصحية الشاملة»

وأشاد بالمرافق الصحية الوطنية وعلى رأسها مركز أمراض وجراحة القلب، الذي يرى أنه يقوم بعمل يستحق الثناء، حيث تجرى فيه نحو 200 عملية قلب مفتوح سنويا، بعد أن كان المرضى يضطرون للسفر إلى الخارج لإجراء مثل هذه العمليات.

وفيما يخص الاقتصاد الوطني وما قيم به من برامج وطبق من سياسات من أجل تطويره، أشاد مبعوثو مؤسسات التمويل الدولية بالجهود المبذولة في سبيل إصلاح وتطوير وهيكلة الاقتصاد الوطني، كما هو شأن رئيس بعثة صندوق النقد الدولي السيد فيليكس فيشر الذي أشاد بحسن إدارة فخامة رئيس الجمهورية للشأن الاقتصادي، وعلى النتائج الإيجابية التي حققتها موريتانيا خلال السنوات الماضية في

إطار برنامجها الحالي مع صندوق النقد الدولي.

كما عبّر السيد عثمان دياكّانا رئيس وفد مجموعة البنك الدولي الذي خصه رئيس الجمهورية باستقبال في العاشر من سبتمبر 2024، عن امتنانه للشراكة القوية التي تربط بين موريتانيا ومجموعة البنك الدولي.

وقال إنه «لاحظ وجود تطابق تام بين استراتيجية البنك الدولي مع أولويات فخامة الرئيس، والتي تتمثل في دعم وتطوير الموارد البشرية ومكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز البنى التحتية؛ متعهدا في نفس السياق باستغلال خبرة البنك الدولي في هذه المجالات في دعم موريتانيا لتحقيق أهدافها التنموية».

وأشاد بما تحقق من تقدم نوعي على مستوى عدد من القطاعات في البلاد.

مؤسسة ميناء خليج الراحة

تهنئة

بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب فخامة رئيس الجمهورية **السيد محمد ولد الشيخ الغزواني**، يسر المدير العام **لمؤسسة ميناء خليج الراحة** وجميع العاملين به أن يتقدموا بأحر التهاني وأطيب التبريكات لفخامته وللشعب الموريتاني بهذه المناسبة السعيدة.

FIRST QUANTUM MINERALS

MAURITANIAN COPPER MINES SA

تهنئة

بمناسبة الذكرى الثانية لتنصيب **صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني** رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية لولاية ثانية، يتقدم **المدير العام لشركة مناجم النحاس الموريتانية (MCM)** باسم جميع موظفي وعمال الشركة بأحر التهاني إلى فخامته، ويجددون له أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح في مواصلة أداء مهامه السامية خدمة للبلاد.

تتقدم شركة ماتال بأحر التهاني إلى
فخامة رئيس الجمهوريه السيد محمد ولد
الشيخ الغزواني بمناسبة الذكرى السابعه
لتنصيبه.
ماتال
حياة تجمعنا

+50 ans
D'EXPÉRIENCE
SOGECO
AGL
AFRICA GLOBAL LOGISTICS
رائد الحلول اللوجستية في موريتانيا منذ عام 1972
SGS
IATA
ISO
afad
العنوان:
طريق المطار، ص.ب: 351،
نواكشوط، موريتانيا.
الموقع الإلكتروني:
www.sogeco-sa.mr
الهاتف:
+222 45 25 27 40

الوطنيـــة للتأميـــن وإعـــادة التـــأمين (نصر)
NATIONALE D'ASSURANCE ET DE RÉASSURANCE
NASRs.a.

L'ASSURANCE D'ÊTRE EN CONFIANCE
أهلٌ لثقتكم

تهنئة

يتشرف المدير العام للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (نصر)، وجميع العاملين بها، بأن يرفعوا أصدق التهاني وأحر التبريكات إلى **فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني**، بمناسبة حلول **ذكرى تنصيبه رئيسا للجمهورية**

المقر والإدارة العامة
12 شارع جمال عبد الناصر
ص.ب 163، نواكشوط، موريتانيا
س.ت: 19510 - ر.ض: 31000232

Siège social et Direction Générale
12, Avenue G. A. Nasser, BP - 163
Nouakchott, Mauritanie
RC 19510 - NIF 31000232

+222 45 25 26 50 / +222 45 25 27 66
+222 45 25 18 18 / +222 45 25 69 58

www.nasr.mr

الفروع / **Agences**

نواذيبو	Nouadhibou	+222 45 74 51 12
روصو	Rosso	+222 45 56 91 71
كيفه	Kiffa	+222 45 63 22 07
أطار	Atar	+222 45 46 44 23

مركز التكوين والتبادل عن بعد CFED

محمد سليمان ولد بلال
Mohamed Soulaymane Bilal

الأهداف التشغيلية:

- تأطير ومرافقة مخصصة للمواطنين في إنجاز معاملاتهم الإدارية عبر الإنترنت؛
- دعم متعدد القنوات (حضوري عبر البلديات، وعن بُعد عبر مركز اتصالات مخصص)؛
- تعزيز الإدماج الرقمي للفئات الأكثر ابتعاداً عن الاستخدامات الرقمية.

منصة "تمكن" - جواز العبور الرقمي

قام المركز بتطوير وتسيير منصة "تمكن"، وهي فضاء رقمي للتكوين الذاتي والاعتماد في المهارات الرقمية. تندرج هذه المبادرة في إطار هدفين رئيسيين:

- تطوير الكفاءات المهنية للموظفين، لتحسين الإنتاجية الإدارية؛
- تعزيز قابلية الشباب للتشغيل، رفع مهارات طالبي الشغل تمهيداً لإدماجهم في سوق العمل الرقمي.

النشر الوطني لمنصة تعلم إلكتروني (LMS) للتكوين المستمر للمدرسين -التعليم الأساسي

تم نشر منصة للتعلم عن بُعد وتجهيز فضاءات محلية على مستوى جميع مقتشيات التعليم الوطني، لتغطية كافة مقاطعات البلاد.

الأهداف البيداغوجية والمؤسسية

- تكوين مستمر وفق معتمد لفائدة حوالي 20.000 مدرس من التعليم الأساسي؛
- تعزيز الكفاءات البيداغوجية والرقمية للمعلمين؛
- وضع مرجعية للكفاءات وفضاء لمصادقة المكتسبات.

الآفاق الاستراتيجية والالتزام المؤسسي

من خلال هذه الإنجازات، يؤكد مركز التكوين والتبادل عن بُعد مكانته كفاعل أساسي في عصرنة الإدارة والتعليم في موريتانيا، وبشكل نموذجه الصين، القائم على الابتكار التكنولوجي، والهندسة البيداغوجية، والقرب الترابي، رافعة أساسية للسيادة الرقمية الوطنية.

ويعتزم المركز مواصلة تعزيز قدراته من خلال:

- توسيع جهاز الفصول الرقمية ليشمل كافة التراب الوطني؛
- تعميم الشباك الرقمي على المستوى الوطني؛
- تطوير المسارات الأكاديمية والتكنولوجية.

وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة

مركز التكوين والتبادل عن بعد

المهمة الاستراتيجية والموقع المؤسسي

أنشئ مركز التكوين والتبادل عن بُعد بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء في مايو 2021، في إطار الرؤية الطموحة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وخارطة الطريق الوطنية لتسريع وتيرة التحول الرقمي. وتتمثل مهمته المحورية في إرساء ديناميكية شاملة لنشر الثقافة الرقمية، وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المنظومتين التربوية والإدارية، وتعزيز كفاءات الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص.

وبصفته مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يشكل المركز آلية تشغيلية لعصرنة الدولة، منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة وأولويات السيادة الرقمية الوطنية.

حصيلة الإنجازات الكبرى (2024-2026)

مشروع الفصول الرقمية والدعم الدراسي عن بُعد لفائدة تلاميذ البكالوريا

انطلاقاً من هدف تضييق الفجوات الترابية والرقمية، قام المركز باعتماد حل هجين يجمع بين الفصول الرقمية والتكوين الموجه عن بُعد، لفائدة تلاميذ البكالوريا من 12 ثانوية موزعة على 12 ولاية من الولايات الداخلية، مما أتاح استهداف أكثر من 2100 متعلم بشكل مباشر.

الأثر المقاس:

ارتفعت نسبة النجاح في امتحان البكالوريا بالمؤسسات المعنية من 83.85% (دورة 2023) إلى 17% (ناجحين ومؤهلين للدورة التكميلية - دورة 2024)، أي بزيادة نسبتها أكثر من 340%، مما يعكس فعالية النموذج البيداغوجي المطبق.

وضع خطة استراتيجية وطنية لتعزيز القدرات الرقمية للدولة

أنجز المركز دراسة استشرافية أسفرت عن صياغة برنامج للارتقاء بكفاءات الموظفين العموميين، ترجم إلى خطة عمل تستهدف تكوين 300 موظف من أكثر من 20 قطاعاً وزارياً.

التوجيه الاستراتيجي: يهدف إلى رفع الفعالية الإدارية من خلال وحدات تكوينية ملائمة للرهانات المعاصرة، لا سيما في مجالات الأمن السيبراني، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمهني، وإدماج الذكاء الاصطناعي في المسارات المهنية.

الإطلاق التجريبي للشباك الرقمي القريب

تجسيداً لرؤية إدارة لا مركزية قريبة من المواطن ومتاحة للجميع، تم تدشين ثلاثة شبابيك رقمية في بلديات تفرغ زينة، وعرفات، وتيارت (نواكشوط).

لمحة عن إنجازات وكالة التنمية الحضرية

1 مشاريع البنى التحتية و المنشآت العامة والإجتماعية:

50 مدرسة ابتدائية وإعدادية: 14 سوق: 5 مراكز صحية: محظرة ومسجد: سوق ماشية: مطمر نفايات صلبة: خدمات تقطيع الأراضي: بناء سوق السمك: حمامات عامة: شق وتنفيذ أعمال الطرق المدعمة لأكثر من 117 كم: إعداد مناطق إعادة التوطين بمساحة 2210 هكتار.

في إطار تعزيز البنى التحتية في مدينة انواكشوط:

إعادة تهيئة وتوسيع وتجهيز 28 مؤسسة تعليمية: بناء 76 فصل دراسي في توجونين وعرفات: بناء 5 مؤسسات تعليمية مكتملة في القطاع 22 توجونين: تهيئة 450 هكتار وتزويده ب 15 كم من الطرق المدعمة ومركز صحي: تهيئة القطاع 13 PK في الميناء: بناء 22 مدرسة ابتدائية مكتملة: بناء 7 مؤسسات تعليمية و11 مركزا صحيا ضمن البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط. كما قامت الوكالة بتهيئة 6 ساحات عمومية و25 فضاء اخضرا في مقاطعات نواكشوط.

2 تحسين البيئة المعيشية للفئات الهشة في الأحياء العشوائية:

- بدأت الحكومة الموريتانية مشاريع تحسين واسعة النطاق في المناطق السكنية غير المخططة منذ عام 2001. وأنشأت وكالة التنمية الحضرية لتكون بمثابة هيئة تنفيذية لسلسلة المشاريع. ومنذ عام 2003 قامت الوكالة بتنفيذ مشاريع سكنية واسعة النطاق مع إنشاء المرافق العامة، بدعم من البنك الدولي. في المرحلة الأولى، تم تمويل حوالى 85٪ من تكلفة المشروع من قبل البنك الدولي، استهدف مشروع المرحلة الأولى بمقاطعة الميناء حوالي 16000 أسرة. منها ما يقرب من 10000 أسرة تم تأهيلها في المنطقة الأصلية التي أعيد بنائها ، في حين استفادت 6000 أسرة من قطع مرحلة. وقد انتهى هذا المشروع بنجاح عام 2007.
- في عام 2009 بدأت المرحلة الثانية بتمويل حكومي بنسبة 100٪. يغطي هذا المشروع ما يقرب من 150000 أسرة. طور المشروع مناطق سكنية واسعة النطاق في ثلاث بلديات وهي دار النعيم وعرفات وتوجونين، في الوقت الحالي اكتمل بالفعل ما يقرب من 95٪ من المرحلة الثانية. وقد نتج عن ذلك تطوير منطقة جديدة ضخمة تسمى محليا الترحيل.
- في عام 2020 أطلقت وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي خطة عمل لاستكمال مشروع إعادة هيكلة الأحياء العشوائية وكلفت بتنفيذها وكالة التنمية الحضرية.
- بدأت الوكالة تنفيذ الخطة في يوليو 2020 مقسمة إياها إلى مشروعين، الأول يتعلق بإعادة تنظيم وضبط حالات المنح الناتجة عن مشروع إعادة هيكلة الأحياء العشوائية وقد اكتمل هذا المشروع تقريبا.
- أما المشروع الثاني فيتعلق بالمناطق التي شهدت ظاهرة احتلال شديد ومتزايد، وبالتالي صارت تشكل تحديا كبيرا لكل الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين الوجه العمراني والخدمات الحيوية في هذه المناطق.
- تقرر أولاً تحديد وإعداد منطقة ترحيل جديدة يمكن أن تستوعب الأسر المرحلة من هذه الجيوب على أن تحتوي هذه المنطقة على جميع الخدمات المحلية الأساسية، من أجل تعزيز استقرار الأسر في قطعهم الأرضية الجديدة.
- وبالفعل تمت الموافقة على مخطط تقسيم القطاع 22 بتوجنين من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2021/10/27، والذي يحوي 13499 قطعة أرضية معدة للسكن، بالإضافة إلى قطع أرضية مخصصة للمنشآت العمومية والمساحات الخضراء والتجارة والخدمات... إلخ.
- تبلغ مساحة القطاع 22 حوالي 453 هكتارا.
- اكتملت أعمال تهيئة القطاع وتجهيزه بالخدمات المختلفة . **وشملت هذه الأعمال:**
- بدأ عملية ترحيل المواطنين إلى القطاع 22 في إطار عملية حياة جديدة وقد تم حتى الآن ترحيل 6000 أسرة.

كزرة امبود قبل التأهيل

كزرة امبود بعد التأهيل

صندوق الإيداع والتنمية

— حصيلة الإنجازات 2025 —

مؤسسة في خدمة التنمية الوطنية

صندوق الإيداع والتنمية
Caisse des Dépôts et de Développement

1 تعبئة الموارد

- تعزيز الشراكات الوطنية والدولية.
- تنويع مصادر التمويل.
- البحث عن آليات تمويل جديدة ومبتكرة.
- دعم مشاريع تمويل التنمية.

2 التحديث والرقمنة

- تحديث أنظمة المعلومات.
- تطوير الخدمات الرقمية.
- تعزيز الأمن المعلوماتي.
- أتمتة العمليات التشغيلية.
- تحديث البنيات التحتية الرقمية.

3 تمويل الاقتصاد

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا.
- مرافقة الاستثمارات المنتجة.
- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.

4 الشراكات الاستراتيجية

- تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.
- مرافقة مشاريع التنمية.
- توطيد الشراكات التقنية والمالية.

5 دعم السياسات العمومية

الزراعة	الأمن الغذائي	الصيد	الثروة الحيوانية (باك 2024)	التشغيل الصندوق الوطني للتشغيل)
المدخلات الزراعية والدعم اللوجستي	توزيع المواد الغذائية الأساسية	دعم الصيد التقليدي (إنشاء الميناءات)	أعلاف المواشي ودعم المنمين	صندوق وطني للتشغيل

آفاق وتحديات 2026 وما بعدها

- التكيف مع الإطار التنظيمي.
- تحديث المؤسسة.
- الاستثمار في أسواق رأس المال.
- تعزيز الحوكمة.
- تطوير التمويل المستدام.

في صميم تمويل التنمية
من أجل موريتانيا مزدهرة ومستدامة

CDD

رؤية 2045: التحول إلى قطب منجمي إقليمي

1 رؤية شاملة وبرنامج متكامل

تحول جذري من خلال برنامج استراتيجي للشركة

الطموح

بلوغ سقف 80 مليون طن في أفق 2045

2 تطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية وبصمة كربونية منخفضة

كريات خام الحديد ← الحديد المقولب حراريا

3 الركائز الاستراتيجية الأساسية

- التحول التدريجي إلى الطاقة النظيفة
- تنمية رأس المال البشري
- تعزيز التنمية المحلية
- تطوير الشراكات الاستراتيجية
- تنويع محفظة المنتجات
- تعزيز الحضور في الأسواق العالمية
- الخدمات اللوجستية لقطاع المناجم

بداية التحول

تشهد مبيعات شركة سنيم ارتفاعاً مطرداً، حيث صعدت من 11,27 مليون طن في عام 2018 إلى 14,71 مليون طن في عام 2025، وتسعى الشركة إلى بلوغ 15,5 مليون طن خلال عام 2026.

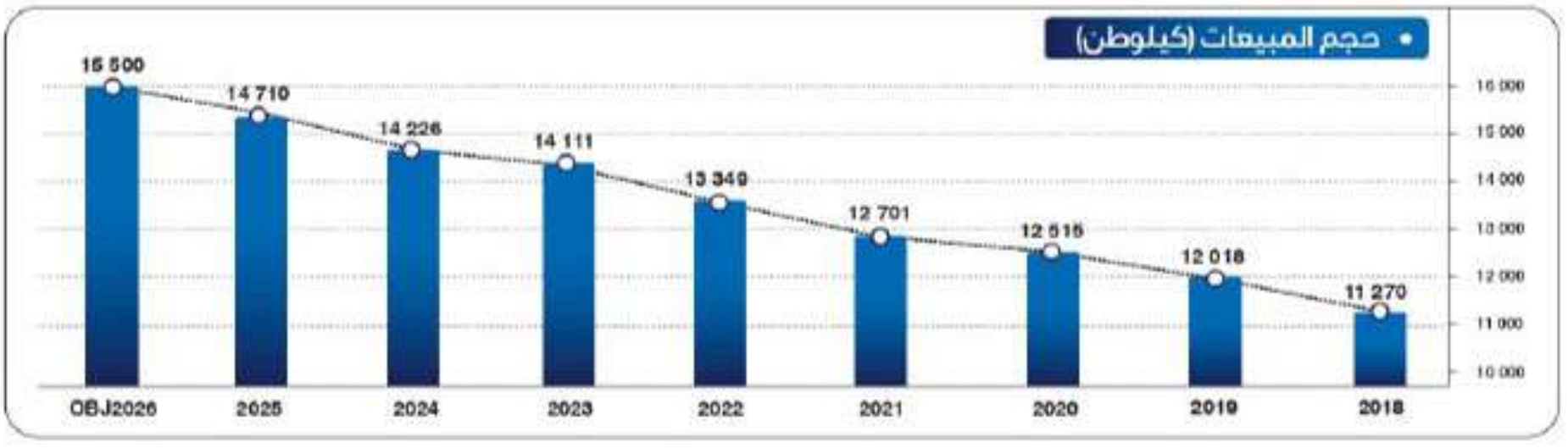

فاعل رئيسي في الاقتصاد الوطني

الميزانية	البناتج المحلي	الصادرات	التشغيل	مجموعة سنيم
10 %	6%	27%	7000	أكثر من 10
من إيرادات ميزانية الدولة	من الناتج المحلي الإجمالي	من الصادرات الوطنية	موظف	شركات فرعية